المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العراق والجوار العربي حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج
اسم الكاتب: م.م. آمال وهاب عبد الله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2148
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:41 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العراق والجوار العربي
حسابات التوازن، وخصوصية التفاعل، شروط الاندماج

م.م. آمال وهاب عبد الله(*)

المقدمة:

أستنادا الى المنهج الاستنباطي (من العام إلى الخاص) تستدعي ضرورة دراستنا الى وصف وتفسير العلاقات العراقية– العربية بصورة عامة مع التركيز بصورة خاصة على دول الجوار العربي لما تمثله قضايا الامة العربية من سلسلة مترابطة لا يمكن اجراء تحليل – انفرادي ذاتي – لكل دولة دون ربطها وحال التفاعلات العربية – العربية وانطلاقا من ذلك تسعى هذه الدراسة الى تحليل احدى اهم الاشكاليات المعاصرة الا وهي اشكالية العلاقات العراقية – العربية منذ احداث – / – / وحتى الان فغبار الحرب الاخيرة على العراق قد ادخل العلاقات العراقية – العربية في نطاق السياسات الرمادية* والمعضلة الحقيقية هي فيما يمثله العراق على الدول العربية فبقاء العراق خارج الدائرة العربية قد جعل منه بؤرة لتوليد الازمات في المنطقة والتي باتت تهدد الامن والاستقرار ناهيك عن ضبابية تصور عربي مستقبلي للعراق وضبابية تصور عراقي لطبيعة علاقاته المستقبلية مع الدول العربية .

وفي حالة ادماج العراق في التفاعلات العربية فأن ذلك يتطلب شروط وحسابات ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتثير هذه الاشكالية العديد من التساؤلات منها –

- ماهي طبيعة التفاعلات العراقية – العربية خلال السنوات الستة الماضية ؟
- ماهي اهم العوامل المؤثرة في طبيعة هذه التفاعلات ؟
- كيف يمكن ادماج العراق في التفاعلات العربية –العربية وماهي الشروط اللازمة لتحقيق ذلك ؟
- هل لدى الدول العربية رؤية مشتركة لكيفية التعامل مع العراق ؟

هناك ثلاثة محاور رئيسة يستدعي بحثها لوصف وتحليل الافتراضات سالفة الذكر الا وهي –

. دواعي التفاعلات العراقية – العربية .

. مبادى التفاعلات العراقية – العربية .

. شروط التفاعلات العراقية – العربية .

أولا : دواعي التفاعلات العراقية – العربية .

في تاريخ العلاقة الحديثة وفي بيئة دائمة التوتر وفي منطقة شهدت ثلاث حروب خلال العقود الماضية كان العراق أحد الاطراف الاساسية المشاركة لتلك الحروب سواء في حربه ضد أيران أوفي حرب الخليج لعام أوفي الحرب الاخيرة التي شنتها الولايات المتحدة الاميركية على العراق وانتهت باسقاط نظامه وقد أدى الحدث الاخير تغييرا كبيرا في تضاريس الخريطة السياسية للمجتمع العراقي فعقب أن أصدر المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة في

(*)كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية.

* هي السياسات التي يتقبل فيها كل طرف ان يتعامل مع الاخرين على حدوده (مع وضد في آن واحد) .

العراق بول بريمر ما يعرف بالقانون رقم ( ) الخاص بتشكيل الاحزاب والجمعيات السياسية وعقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شهر كانون الثاني / يناير/ شكل نحو ما يقارب ( ) حزبا سياسيا علاوة على ( ) تجمعا ومنظمة نسوية وفي غمار هذه التشكيلات تظهر تقاطعات (الموزائيبك العراقي)[1] الذي يضمر التجانس بين بعض جزيئاتها والتنافر بين مكوناتها الاخرى) ولعل أبرز تلك التلاوين هو ما أفرزته الساحة الانتخابية من احزاب ذات صبغة مذهبية وعرقية مثل الاحزاب الشيعية والسنية والكردية.. الخ وبين تلك التقاطعات تتثانر على الخريطة السياسة بقية الاحزاب الاخرى ذات الحجم المتوسط والصغير) ولكن هذا التغيير لا يقتصر أثره على العراق بل يمتد ليؤثر على المناخ السياسي والاقتصادي العام للمنطقة) والخاص بالدول العربية) وذلك فقد تم تدويل الملف العراقي بين دول مجاورة تبحث عن وسيلة لدرء التهديد المنبعث من العراق وأخرى تحاول التأثير فيه لتعظيم أرباحها السياسية واطراف ثالثة تقوم بتصفية حساباتها مع خصومها في الساحة العراقية المفتوحة للعبة النار والقتل وجهات رابعة تبحث عن وسائل لتهدئه الاوضاع لاحتواء المشاكل السياسية المتصاعدة من دخان البنادق في هذه الدول الصعبة (كما يراها العديد من المحللين والباحثين السياسيين) وفي وسط تلك التداخلات المعقدة للمصالح هناك العديد من الملاحظات التي ينبغي تدوينها لبيان دواعي التفاعلات العراقية — العربية .

ولبيان أهمية ودوافع التفاعلات العراقية – العربية فلابد من وصف العراق في اطار الميزان الاستراتيجي الاقليمي ومن ثم بيان وتفسير أثر الوجود الامريكي على العراق وتداعياته على دول الجوار العربي –

. **العراق في أطار الميزان الاستراتيجي الاقليمي .**

مما لاشك فيه فأن قياس وتحليل وضع العراق وعلاقاته بالدول العربية يتطلب تحليل بنية العلاقات الاقليمية بوجه عام والعلاقات العراقية العربية بوجه خاص وفي كلا الحالتين فأن قياس وضع — العراق— يتطلب أن ننظر اليه في أطار الميزان الاستراتيجي* الاقليمي اي في أطار علاقاته بالقوى الاقليمية المحيطة به والتي تشكل معه اقليما واحدا أو التي لها معه شبكة مكثفة من علاقات التفاعل الصراعية أوالتعاونية وأهم هذه الدول بالنسبة للعراق —كما في حال أي دولة — هي دول الجوار المباشر (أيران تركيا سوريا الاردن السعودية والكويت) أما الدائرة الثانية من الدول التي تدخل مع العراق في أطار الميزان الاستراتيجي الاقليمي فهي بقية دول مجلس التعاون الخليجي وتشكيلها معا مجموعة واحدة .

---

(1) – عبد الله يوسف سهر دوافع وتداعيات التدخل العسكري الامريكي في العراق مجلة السياسة الدولية العدد ( ) ( ) ( ) .

* الميزان الاستراتيجي هنا يتجاوز المعنى الضيق للميزان العسكري والمعنى الاضيق للميزان التسليحي القائم بين عدد من الدول(فالميزان التسليحي ينصرف الى حالة العلاقة بين القدرات التسليحية في كمياتها ونوعياتها لدول بعينها فاذا أضيف الى تلك القدرات التسليحية غيرها من عناصر القوة العسكرية من تكنولوجيا عسكرية وصناعات حربية وأنظمة للتجنيد والتدريب وانظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات ومستوى الاستعداد العسكري والقدرة القتالية والعقيدة العسكرية اصبحنا نتحدث عن الميزان العسكري وليس فقط الميزان التسليحي وفضلا عن عناصر الميزان العسكري سالفة الذكر فأن الميزان الاستراتيجي يشمل عناصر الجيوبوليتكس والاقتصاد والديموجرافيا والقدرة السياسية متضمنة الارادة السياسية لاستخدام القوة وتوظيفها ودرجة الاستقرار السياسي ومستوى التماسك السياسي في الداخل ...الخ والميزان الاستراتيجي قد يكون في حالة تعادل st ategic) (pa ity أو في حالة توازن Balance أو في حالة اختلال Imbalance . ولكن التعادل الاستراتيجي هو حالة نظرية يندر أن تقوم على ارض الواقع فقد يستحيل أن تتعادل دولتان أو اكثر في كافة عناصر الميزان الاستراتيجي سالفة الذكر وغالبا ما يكون التعادل في الميزان التسليحي فقط كما حالة العلاقة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي في الفترة من st a (مع أمتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ النووية الاستراتيجية عابرة القارات (ICBMs) (st a (عند أنهيار حلف وارسو)) وبالتالي فنحن في اغلب الاحوال نكون إزاء حالات من التوازن أو من الخلل في الميزان الاستراتيجي والتوازن لا يعني أبدا(توازن دولتين في كافة عناصر الميزان فربما عوضت دولة تفوق أخرى في عنصر الجيوبوليتكس مثلا بتفوقها هي في القدرة الاقتصادية أو في بعض عناصر القدرة التسليحية أما في حالة التوازن في كافة عناصر الميزان الاستراتيجي قد يكون أقليميا أو عالميا غير أن الميزان العالمي لا يوجد الا في حالة العلاقة بين القوى العظمى للمزيد أنظر : مصطفى علوي : المكانة الاستراتيجية للعراق (القوة الشاملة للعراق في ضوء التطورات الراهنة)) السياسة الدولية) العدد ( ) (st a) ( ) .

تشترك في كثير من سمات التكوين السياسي والاطار الجيوبوليتكي والمصلحي غير أن جوار العراق لكل من الاردن وسوريا قد وضع العراق في أطار ميزان أستراتيجي اقليمي اخر غير ذلك الخاص بمنطقة الخليج وهو الميزان الاستراتيجي العربي – الاسرائيلي ومع أدراك أن ثلاثا من الدول المحيطة بالعراق ليست دولا خليجية (سوريا (تركيا (الاردن) وان العراق سبق أن شارك ببعض قواته من حروب عربية – أسرائيلية سابقة على الجبهتين السورية والاردنية ورغم ان تفسير ما حاق بالعراق خلال سنوات التسعينات يمكن تفسيره ولو جزئيا على خلفية تعزيز المصالح الاسرائيلية ورغم ان الوجود العسكري الاجنبي وبالذات الاميركي في منطقة الخليج قد أدى الى تشكيل الميزان الاقليمي في المنطقة على نحو معين خلال سنوات التسعينات غير أن التدخل الاميركي في العراق منذ احداث / /) قد شكل منعطفا مهما في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والاقليمية من حيث المدلول السياسي بين دول الاقليم والقوى الدولية التي لها مصالح استراتيجية مباشرة بالمنطقة فقد تحول العراق الى ساحة مكشوفة لممارسة الحرب الساخنة والباردة بين جميع من لهم مصالح مباشرة وغير مباشرة بالعراق سواء كانوا من الدول المتاخمة لحدوده او تلك التي ترتبط معه بمصالح سياسية من أي نوع وعلى ضوء التحليل القائم فأننا نميل في رصد حالة ذلك الميزان وتوصيف وضع العراق داخله .

سواء في حالة وجود القوات الاجنبية أو أستبعادها ففي كلا الحالتين فأن الدول المحيطة بالعراق معنية بما يجري فيه سواء شاءت أم أبت فخروج القوات الاجنبية مع أستمرار عدم الاستقرار في العراق يمثل مأزقا كبيرا لجميع الدول نظرا لانشغالهم في أتون حرب باردة تغلب على الطابع العام للعلاقات الاقليمية بالاضافة الى اضطرارها لبذل جهد كبير لممارسة (حرب الوكلاء) على الاراضي العراقية فايران – على سبيل المثال – ستقوم بدعم بعض التوجهات العراقية التي تتناسب مع توجهها السياسي) ودول الخليج ستدعم بعض التيارات التي تعتقد أنها يمكن أن تمثل حدا للأجندة الايرانية) اما سوريا والاردن وتركيا) فلكل منها مصالحة) مما يدفعها لتأييد هذا الفريق أو ذاك ضمن تجاذب وتنافر أقطاب المصالح ولن تبقى موجة هذا النزاع والصراع في حدودها الاقليمية بل ستتسع لكي تشمل حدود الدائرة الثانية التي تتواجد فيها كل من مصر واسرائيل وبعض دول المغرب العربي وكذلك الحال بالنسبة لدول الدائرة الثالثة ومنها الدول الاوربية واليابان وروسيا والصين وأمريكا حتى لو أنسحبت من العراق الى الدوائر المحيطة فأن حالة الفراغ التي ستعقب أي أنسحاب سيولدان لامحاولة مجالا خصبا لتولد بؤر صراع جديدة[1].

يمكن القول أنه لوقررت القوات الاميركية الخروج من العراق في الوقت الراهن دون ترتيب دولي – أقليمي فأنه من المرجح جدا أن تدب حالة الفوضى بين أطياف العمل السياسي العراقي عوضا عن تدخل الكثير من الدول ا اورة وغيرها في الشأن العراقي لدعم هذا التيار ضد ذاك وستصبح هذه الدولة حاضنة لبعض الجماعات المسلحة والمثال الافغاني بعد خروج القوات السوفيتية ليس ببعيد لكن وعلى الرغم من ذلك فلا يمكن لاحد ان يبرر استمرار أحتلال القوات الاجنبية والاميركية للعراق[2].

وعليه فاذا أستمرار الوضع السياسي في العراق وتكامل مؤسسيا وتم تحسين الخدمات العامة فان الانسحاب سيكون منظما ومحاطا بسلسلة من الاتفاقيات كالاتفاقية العراقية الاميركية التي تضمن وجود معسكرات أمريكية في قواعد منعزلة اما اذا استمرت العمليات المسلحة والصراع الطائفي ولم تتعاون دول الجوار في أنجاح المعادلة

---

(١) **عبد الله يوسف سهر مصدر سبق ذكره** .

(٢) **المصدر نفسه** .

العراقية فان ذلك الانسحاب سيكون سريعا وغير منتظم مما يتبعه انفجارات سياسية ستؤثر بشكل حاد على المنطقة بأكملها[٣].

وعلى كل حال فأن شكل الانسحاب سيكون منوطا بدرجة كبيرة بالاوضاع بالعراق خلال الفترة القادمة وعلى دول المنطقة تحديد الخطوط المقبولة من تلك المرفوضة في عملية معارضة المصالح الامريكية فهذه الاخيرة ليست دولة فقط وانما هي دولة عظمى تحكم سلوكها المصالح الاستراتيجية التي تمتد على كافة ارجاء الكرة الارضية ولاتستطيع ترك الكثير من المواقع المهمة لاهداف دولية لاتستقيم مع جدلية الصراع والقوة والمصلحة التي تقوم عليها السياسة الدولية ولعل من الضروري لدول المنطقة أن تسلط الضوء بشي من الشفافية والجرأة على جدلية الاستقلال والسلام في العراق فطوال عقود القرن العشرين كانت الانظمة العراقية أما تحت سيطرة النفوذ الاجنبي أوباحثة عن دور نافذ أقليميا من خلال نظام يدفع بأزمتة الداخلية الى الخارج فعندما ادعى النظام الملكي بحقه في الكويت كان ذلك أبان أيامة الاخيرة بعد تأزم علاقة النخبة ببريطانيا مما جعل اللوم يوجه للقوى الخارجية التي كانت تتأمر عليه ومنها الكويت حسب ادعاء القوميين المنقلبين على الحكم حينذاك وعندما قام قاسم بتهديداته للكويت كان ذلك أيضا مدفوعا بحجة التآمر البريطاني – الكويتي على العراق وتكرر المشهد في عام عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت حيث كان التبرير معقودا على تدخل القوى الخارجية المتامرة مع الكويت ضد العراق[٤]. ومن خلال تتبع التسلسل التاريخي للعراق منذ أستقلاله يتضح أن لديه أزمة سلوك – تجاه دول الجوار – وهذا النهج هو نتاج خليط بين مكونين أساسيين هما الديكتاتورية وميراث التدخل الاجنبي سواء كان دوليا أم أقليميا فمتى ما أختلطت عناصر هذين المركبين فان سلوك العراق سيكون عدوانيا تجاه الدول ا اورة له وفق ظروف المرحلة وعليه ينبغي التفكير ماليا في الوسائل الكفيلة بمنع توافر مركبي الخطر في المحلول العراقي وكيف يمكن التعايش مع دول الجوار بشكل يضمن استمرار العراق .

أما تأثير الجيوبوليتكس على الميزان الاستراتيجي فتحكمه عوامل الحجم والعمق الاستراتيجي وطبيعة الارض وطبيعة مناطق الحدود وأثر كل ذلك على العلاقة مع الجيران ففي مسألة الحجم فالعراق ليس دولة صغيرة مثل البحرين أوقطر وليس بالدولة الكبيرة مثل السعودية فالعراق اذن دولة متوسطة الحجم أذ يبلغ حجم أقليمها , كم . وهذا الحجم يمكن أن يعطي للدولة بعضا من ميزة العمق الاستراتيجي خاصة في التعامل مع بعض دول الجوار الصغيرة التي يبلغ حجمها (كم .) مثل البحرين أو( ) ألف كم . مثل الكويت ولكن هذه الميزة تكاد تختفي في علاقة العراق بايران التي يبلغ حجمها , , كم وهو مايكاد يعادل أربعة أمثال مساحة العراق[٥].

غير أن ميزة الحجم المتوسط تتضاءل أمام الاثر السلبي لشكل الاقليم العراقي ولموقعه فالدولة العراقية لاتتمتع بشكل مربع أومستطيل أودائري يعطيها سواحل ممتدة على بحار هامة بل على العكس فأن للعراق شكل مخروطي أومثلث قاعدته في المنطقة الكردية الشمالية اما رأسه المقلوب وأضيق نقاطه فعلى الخليج أهم المنافذ وأكثرها حيوية تجارية واستراتيجية ومن حسن حظ العراق أن ثروته الاساسية (البترولية) توجد في منطقة قاعدة المثلث) ولكن من سوء حظه ان تلك المنطقة الاكثر أتساعا في اقليمه هي منطقة وعرة التضاريس يقطنها الاكراد العراقيين كما أنها منطقة التماس مع تركيا وأيران والمنطقة التي تظهر فيها الخلافات العراقية (المشكلة الكردية) بكل تعقيداتها .

---

[3] **احمد ابراهيم محمود العراق الجديد في الاسستراتيجية الاميركية للشرق الاوسط مجلة السياسة الدولية العدد** (:) ( ) (.

[4] **السيد أمين شلبي الولايات المتحدة صعود أم انحدار مجلة سياسة دولية العدد** ( ) ( ) ( ) .

[5] **مصطفى علوي مصدر سبق ذكره** .

كما أن الطبوغرافيا الصعبة للأراضي العراقية في الشمال (حيث منطقة كردستان الجبلية) وفي الجنوب حيث منطقة المستنقعات (الفاووما حولها) تجعل سيطرة (الادارة المركزية) للدولة العراقية غير كاملة[٦].

ومن حيث الموقع يعاني العراق من موقع طرفي في أقصى الشمال الشرقي من الوطن العربي ولذلك أكثر من دلالة فالعراق لايمكن أن يستمتع بمزايا الموقع الجغرافي المركزي أوالوسطي في المحيط العربي وهو الموقع الذي يعطي صاحبه ميزة التأثير الاكبر في صياغة الاجندة الادراكية على المستوى العربي العام وهذا الموقع الطرفي من ناحية ثانية يضع العراق في مواجهة مع الشعوب وقوميات ودول غير عربية دار ويدور الصراع فيما بينها وبين العرب في الماضي والحاضر فالعراق .ولة جارة مباشرة لكل من ايران وتركيا وكلاهما دولة قوية بشريا وجيو استراتيجيا وثقافيا وعسكريا ومع كل منهما دار ولاتزال صراعات أونزاعات أومنافسات مع العراق أوغيره من الاطراف العربية كما أن العراق يعاني في علاقته الجيو استراتيجية مع تركيا من حقيقة أن مياه الفرات تفد من تركيا التي تساوم عادة بورقة المياة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية كما أن تركز أكراد العراق في منطقة شمال العراق المتاخمة للمناطق الكردية في تركيا وايران قد جعلت هاتين الدولتين — وبخاصة تركيا — الذريعة أوالمنفذ للوصول الى الشمال العراقي ومباشرة نفوذه في مناطقه الحدودية على حساب قيم الاندماج ومصالح الامن العراقية[٧].

واذا كانت مناطق الجبال في الشمال أوالمستنقعات في الجنوب تعطي صاحبها ميزة في مواجهة الغزاة والاعداء حيث يصعب عليهم أختراقها في العمق فان طبوغرافيا في هذه المناطق تجعل من الصعب على العراق استردادها اذا وقعت تحت قبضة الاحتلال (كما حال الفاو في منتصف الثمانينات)) اواعادة السيطرة الوطنية اليها في حال التمرد الداخلي (كما كان الحال في بداية عقد التسعينات في الشمال الكردستاني[٨].

ومن مساوئ الموقع العراقي كذلك ان العراق يكاد يكون دولة برية مغلقة أو حبيسة أوهي أشبه بذلك فليس للعراق سوى اطلالة محدودة للغاية على الخليج عبر شط العرب وحتى ميناء أم قصر.

هذا الموقع المغلق للعراق يجعل له مصلحة عليها من الناحية الاستراتيجية لدى دول ثلاث يمكن أن تمده بمنافذ عظيمة الى البحار وهي الكويت التي يمكن ان تفتح للعراق رئة على الخليج وسوريا منفذ العراق الى البحر المتوسط والاردن منفذة الى البحر الاحمر واللافت للنظر ان العراق لم يستطيع أن يؤسس علاقة خاصة متقدمة مع أي من هذه الدول الثلاث التي أرى أنها الاهم على الاطلاق للمصالح الجيواستراتيجية العراقية فباستثناء فترة الحرب العراقية — الايرانية كانت علاقات العراق دوما مع الكويت علاقات توتر وصراع ومع الاردن لم تكن العلاقة مؤسسة على التعاون الا في الخمسينات (وحتى عام) وخلال عقد الثمانينات[٩](أما مع سوريا فلقد كانت ولا زالت العلاقات اما تشوبها الحساسية والتوتر (أن لم يكن الصراع ودون ان نلقي بالمسؤولية على العلاقات الفاترة اوالمتوترة أوالرتيبة على العراق وحده تماما فان الدرس الذي يمكن أن يستخلص من هذه التحليل هو أن النخبة العراقية قد عجزت باستمرار في ادراك التأثير الحاسم للموقع المغلق على الوضع الجيواستراتيجي للعراق لقد كان يجب على النخب الحاكمة أن تتبنى رؤى أستراتيجية من أجل علاقة حميمة مع تلك الدول الثلاث التي للعراق من خلالها بابا واسعا الى العالم الخارجي وهو ما لم يحدث رغم تباين الانظمة والنخب والسياسات التي حكمت العراق .

---

[6] **المصدر السابق .**

[7] **مصطفى علوي مصدرسبق ذكره .**

[8] **قارن مع : عاطف لافي مرزوك السعدون) مستقبل العلاقات العراقية وبلدان الطوق) المركز العراقي للبحوث والدراسات) النجف الاشرف) :))) —) .**

[9] **مصطفى علوي مصدر سبق ذكره .**

أما على مستوى القدرة الاقتصادية فقد حدث انهيار في الوضع العراقي بلغ حد أصبح من الصعب معه ملء خانة العراق في الكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية وفي هذا الصدد يمكن القول أن البنية التحتية للأقتصاد العراقي تعاني من الانهيار شبه التام وذلك نتيجة لما أصابها من فترة العقوبات الدولية التي عاشها العراق على مدار أكثر من عقد من الزمان وتتجلى التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق في الحقائق التالية

- انهيار اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للعراق بصورة كبيرة الى ما يقارب (,) مليار دولار أمريكي عام (,) مقارنة بـ) مليار دولار عام (,) وهو مايعود بصفة أساسية الى تدهور الصناعة النفطية الى جانب تضرر الانتاج الزراعي والحيواني .
- انهيار سعر الصرف غير الرسمي للدينار العراقي بشكل غير مسبوق من (,) دينار مقابل الدولار الامريكي الواحد عام ( )) الى (,) دينار في يناير / كانون الثاني , ووصولا الى ما يقارب (,) في عام , وهو مايعود الى تفاقم التضخم .
- تدهور المستوى المعيشي للمواطنين وتراجع مكانه الدولة الى المرتبة الاخيرة عربيا وال( )) عالميا من ( )) دولة على مستوى العالم وفقا لتقرير التنمية الانسانية العربية الصادر عام , كنتيجة لارتفاع معدلات البطالة الى) % وتدهور معدل دخل الفرد السنوي الحقيقي من (,) دولار عام , الى , دولار في مارس , وارتفاع معدل الفقر الى) % فضلا عن تردي الحالة الصحية للشعب العراقي[10].
- يعاني القطاع المصرفي العراقي من أعمال السلب والنهب التي جرت عقب سقوط بغداد ولحد الان .
- مازال ملف الديون العراقية عالقا حتى الان ورغم اختلاف التقديرات حول حجم الديون التي تسبب فيها النظام العراقي السابق فأنها تقدر بمليارات الدولارات ومن شأنها أن تمثل معضلة لمن سيتولى عملية أعمار العراق وذلك على الرغم من المشاورات التي تدور حاليا حول تنازل بعض الدائنين عن أجزاء من ديونهم لدى العراق . وتشير أغلب التقديرات الى ان الحجم الكلي للديون العراقية قد . بلغ نحو ( )) مليار دولار في حين تشير مجلة (ميس) الاقتصادية في أحدى تقاريرها حول الديون العراقية الى ان حجم الديون الخارجية للعراق يتراوح ما بين (, ,) مليار دولار لاتشمل تعويضات حرب الخليج الثانية والتي يقدرها البعض بنحو ( ) (مليار دولار[11].

وبغض النظر عن حقيقة تلك الارقام فأن ما يلفت النظر في هذا الصدد هو كيف سيتم سداد هذه المليارات في ظل الاحتياج الشديد لأصلاح القطاعات الاقتصادية الاخرى التي دمرتها الحربان الامريكيتان على العراق ومن قبلهما الحرب العراقية الايرانية وذلك في ظل ناتج محلي أجمالي من المتوقع الا يتعدى ((مليار) دولار سنويا تأتي جميعها من عائدات النفط العراقي ونتيجة لمدى تأثير هذه القضية الشائكة فقد أستحوذت على اهتمام مختلف المؤسسات العالمية والقوى الاقتصادية[12] الكبرى حيث دعا البنك وصندوق النقد الدوليان الى ضرورة أعادة جدولة ديون العراق في اطار نادي باريس كما طالبا بضرورة تخلي بعض الدول الكبرى مثل فرنسا وروسيا عن بعض ديونهما لدى العراق حتى لاتتحمل الحكومة العراقية اعباء هذه الديون وتتفرع لاعادة الاعمار وواقع الامر

---

[10] **خليل العناني اعمار العراق التحديات والفرص مجلة سياسة دولية العدد ( )) مصدر سبق ذكره ((.**

[11] **خليل العناني مصدر سبق ذكره .**

[12] **قارن مع انطوان حداد الاوضاع الانسانية والاجتماعية في العراق بعد الحرب مجموعة باحثين العراق والمنطقة بعد الحرب مركز دراسات الوحدة العربية بيروت)) – (.**

هناك الكثير من الشكوك التي تحيط بأمكانية الاتفاق حول شطب بعض الديون العراقية وذلك نتيجة للتداخل السياسي مع الاقتصادي في مسألة اعادة الاعمار في العراق وهو ما يعني أن الدول التي قد توافق على شطب جزء من ديونها لدى العراق ستطالب بلعب دور اكبر في صوغ مستقبل العراق السياسي وذلك لضمان مصالحها المستقبلية خاصة المصالح النفطية فضلا عن ضمان بعض عقود الاعمار لشركاتها التي تتحين الفرصة للولوج لهذا البلد المنهمك تماما والجدير بالذكر ان اجمالي ديون العراق لاعضاء النادي تقدر بـ(,) مليار دولار من حوالي ( )) مليار دولار هي اجمالي الديون العراقية وتعد ديون اعضاء نادي باريس جميعها تقريبا من الديون المتأخرة كما أنها شاملة لعملية اعادة الجدولة المطبقة على الديون المتراكمة من الحقبة السوفيتية وذلك طبقا لمنهاجية عمل النادي[١٣].

وتعتبر اليابان الدائن الاكبر للعراق حيث تبلغ مستحقاتها لديه نحو (,) مليار دولار تليها روسيا (,) مليار دولارثم فرنسا (,) مليار دولار فألمانيا (,) مليار دولار والولايات المتحدة (,) مليار دولار.

- مازال القطاع النفطي يعاني من تدهور شديد وصل في بعض الاحيان الى درجة أستيراد العراق للبنزين من الدول ا اورة وعلى رأسها الكويت كما أن المنشأت النفطية العراقية لم يتم اصلاح اغلبها على الرغم من اهميتها في توفير الاموال اللازمة لأعادة الاعمار[١٤] وقد ساهمت عمليات العنف والتدهور الامني الذي شهده العراق خلال السنوات الخمس الماضية الى تدمير خطوط النفط الرئيسة في تعطيل جهود اصلاح المنشأت النفطية في المستقبل القريب كما تحتاج صناعة النفط العراقية الى ما يقارب من ( ) مليار دولار لأعادة بناء ما دمرته فترة العقوبات الدولية والحرب الامريكية على العراق .
- أنهيار القطاع الزراعي العراقي نتيجة لتعرضه للتدمير والاهمال خاصة من منذ مطلع التسعينات من القرن المنصرم ولم تعد الزراعة قادرة على سد أحتياجات السكان والذين ينمو عددهم بنسبة مابين ((— , %) سنويا فضلا عن هذا فأن برنامج النفط مقابل الغذاء قد أثر سلبا على اوضاع المزارعين حيث ادى الى جلب وأستيراد محاصيل ومنتجات زراعية بأسعار رخيصة تنافس الاسعار الداخلية وهو ما افقد المزارع العراقي القدرة على المنافسة وبالتالي الشعور بأحباط وأهمال الاراضي الزراعية فضلا عن النقص الكبير في متتطلبات العملية الزراعية من معدات وآلالات وبذور جيدة وارتفاع ملوحة الارض جراء اساليب الري غير المدروس كما اثرت الحرب الامريكية الاخيرة على الاراضي الزراعية العراقية وهو ما قد تتضح آثاره فيما بعد وذلك نتيجة للقاذفات الصاروخية التي طالت معظم تلك الاراضي وهو ما قد يؤثر عليها من ناحيتين الاولى من خلال تدمير مساحات كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة والثانية من خلال التأثير على نوعية الانتاج الزراعي مستقبلا نتيجة تأثير الاراضي بالاشعاعات التي نجمت عن أستخدام أحدث الاسلحة مثل قاذفات (B_{52}) وصواريخ توماهوك[١٥].
- أرتفاع عدد العاطلين في العراق في القطاعين العام والخاص ومما لاشك أن زيادة مستوى البطالة يرتبط بالوضو الامني غير المستقر في معادلة صعبة اذ ان التدهور الامني وعدم الاستقرار وتواصل عمليات السلب والنهب والسطو المسلح أوقف اعمال القطاع الخاص وهذا الطرف من المعادلة يشير الى توقف الاعمال هو الذي يدفع

---

[13] **خليل العناني مصدر سبق ذكره .**

[14] **المصدر السابق .**

[15] **قارن مع كل من : خليل العناني : مصدر سبق ذكره : : : . انطوان حداد : مصدر سبق ذكره : : . .**

البعض للسرقة والسطو والسلب والنهب فضلا عن تباطؤ البرنامج الحكومي في استيعاب وتوظيف العاطلين من طبقة الشباب وبذلك تكون المعادلة ذات شقين لايمكن معالجة طرف منها دون الاخر.

- وفيها يخص الميزان التسليحي فأن العراق قد فقد في أعوام التسعينات ما كان يتمتع به من ميزة في مجال الاسلحة غير التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل وبرنامج انتاج هذه الاسلحة وحيازتها وفي ظل الحصار الاقتصادي والعسكري والسياسي خلال الاعوام المنصرمة ومع استمرار هشاشة القيادات العسكرية والسيطرات والاتصالات العسكرية وانكشافها التام أمام الولايات المتحدة الاميركية فأن التوازن التسليحي الكمي والنوعي الذي مازال العراق يتمتع به لا يؤدي اطلاقا الى توازن عسكري ولا الى توازن استراتيجي حقيقي خاصة مع الوجود الامريكي الفاعل والمكشوف سياسيا وعسكريا والقادر على حجب أي فرصة لتحقيق مثل ذلك التوازن في الاجل المنظور[١٦] وذلك لان الوجود العسكري الامريكي في العراق يمثل الركيزة الاساسية في الاستراتيجية الامريكية لاعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة الممتدة عبر الشرق الاوسط وجنوب غرب أسيا والبحر الابيض المتوسط وصولا لى المحيط الهندي ففي أطار عملية أعادة الترتيب هذه سوف يكون العراق بمثابة موطىء القدم الرئيسة للولايات المتحدة الامريكية في قلب تلك المنطقة وسوف يحقق ذلك للولايات المتحدة اهدافا متنوعة ابرزها محاصرة سوريا وايران حيث ان الوجود العسكري الامريكي في العراق سوف يترك اثارا واضحة عبر الحدود السورية كما أن التزاوج بين الوجود الامريكي في كل من أفغانستان والعراق سوف يجعل ايران محاطة بشبكة محكمة من القواعد العسكرية الامريكية من ناحيتي الجنوب والغرب[١٧].

وفي الوقت نفسه فان الوجود العسكري الامريكي في العراق يتيح للولايات المتحدة الامريكية تقليص وجودها العسكري في السعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان وتركيا حيث ان هذا الوجود ارتبط في الاصل بالتصدي لاي تهديدات محتملة من جانب العراق ويؤكد المسؤولون الامريكيون على ان الوجود العسكري الامريكي الضخم في منطقة الخليج منذ عام كان يهدف الى تقييد حركة صدام داخل العراق وخارجها بحيث لايستطيع ان يهاجم المنشقين على نظامه في الداخل من ناحية كما لايستطيع ان يمارس تهديدا على السعودية والكويت من ناحية أخرى ويعني ذلك ان الاطاحة بنظام صدام حسين ساعدت الادارة الامريكية على تقليل حاجتها الى وضع قوات عسكرية كبيرة على أهبة الاستعداد في المنطقة ولا سيما ان الوجود العسكري الامريكي في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا يثير حساسيات كبيرة في المنطقة ولذلك ارتكزت السياسة الامريكية في فترة ما بعد صدام حسين على تبنى سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج تقوم على اعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية مع دول المنطقة وتغيير مناطق الوجود العسكري الامريكي عبر اعطاء ثقل أكبر للوجود العسكري الامريكي للعراق[١٨].

من الواضح ان الاحتلال الامريكي للعراق يمثل ضربة للأمن العربي. كما أنه يضع الدول العربية على مرمى حجر اذا ما قررت الادارة الامريكية اعادة تجربة العمل العسكري مرة أخرى في المنطقة. وبالرغم من ان الضغوط التي مورست على بعض دول المنطقة* حتى اللحظة تعد تكتيكية أكثر منها استراتيجية الا انها مؤهلة للتحول الى

---

[16] احمد ابراهيم محمود مصدرسبق ذكره .

[17] المصدر نفسه .

[18] قارن مع: خالد عمر عبد الحليم: العراق والاكراد وتركيا مجلة سياسية دولية العدد ( ))) ( )) احمد ابراهيم محمود (مصدر سبق ذكره (((.

* من المؤكد ان الولايات المتحدة الاميركية لا تنفي اطلاقا نيتها بأستهداف كل من ايران وسوريا فالاولى تصنفها الولايات المتحدة ضمن ما يسمى بـ (محور الشر) بسبب التناقضات السياسية الواسعة القائمة بين الدولتين) اما الثانية فهناك خلافات واسعة بين الولايات المتحدة وسوريا بسبب الدعم

هذا المظمار والمقصود بالتكيكي هنا مجرد دفع دول المنطقة للتكيف مع بعض وليس بالضرورة كل المصالح والاهداف الامريكية الجديدة في المنطقة وعدم الوقوف امام تلك المصالح اما المقصود بالاستراتيجي فهو تلك العملية التي تصمم من اجل احداث تغيير هيكلي في وقت محدود بما في ذلك استخدام ادوات عنيفة كما هو الحال في الحالة العراقية وأيا كان تفسير الضغوط والتدخل الامريكي في الشأن العراقي فأن العراق شأنه شأن العديد من البلاد العربية يواجه تهديدات مباشرة وواضحة تمس كل أسس سياساته ومصالحه الاقليمية وهو امر يجب وضعه في الاعتبار خاصة وان الحقائق الجديدة في المنطقة تتجه في مجملها ناحية الحقائق السيئة والتي تتطلب مهارة فائقة في التعامل معها والبحث عن توازنات اقليمية ودولية جديدة تقلل نسبيا من الخسائر المحققة او المحتمل التعرض لها[١٩].

بيد أن الخطوة الاهم في مواجهة التهديدات تظل في واقع تعامل الدول العربية مع العراق عمليا وليس نظريا* فقد أدت نتائج الانتخابات للحكومة العراقية لعام) وما افرزته من فواعل جديدة على ساحة الرمال السياسية المتحركة بالمنطقة والعالم فمن جانب نجد ان القوى التي فازت بالانتخابات كشفت عن شعبيتها وشرعيتها كممثل عن الشعب العراقي فوفقا لنتائج أنتخابات عام فقد حققت القائمة الشيعية نتائج متقدمة بلغت نحو ما يقارب % في بغداد وحدها على حساب منافسيها الرئيسيين وهما التيار السني الاسلامي الذي حصد % فقط وتيار العلمانيين العراقيين بقيادة اياد علاوي الذي حصل على % فقط .

وبات واضحا رفض التيارات السنية لمخرجات الديمقراطية التي تحكمها الاغلبية وذلك انطلاقا من اعتبارات تاريخية وسياسية وعرقية وبالتالي فقد أصبحت الديمقراطية العراقية امام ازمة بين سندان دعم الاغلبية التي تعتبر

الاميركي المطلق لإسرائيل هذا من جانب ومن جانب آخر فأن الادارة الاميركية تسعى بشكل وآخر الى اعادة هيكلة السياسة السورية على نحو يتوقف بأكبر نسبة ممكنة مع المصالح الاميركية في المنطقة .

[19] عبد الله يوسف سهر مصدر سبق ذكره .

*** على الرغم من مشاركة ( ) دولة وأربع منضمات دولية هي جامعة الدول العربية (الاتحاد الاوربي (والمؤتمر الاسلامي في مؤتمر شرم الشيخ الخاص بالعراق في الفترة ما بين (– ( ) نوفمبر / تشرين الثاني لعام واتفاق هذه الدول نظريا على ضرورة دعم العراق للنهوض والخروج من أزمته / الا ان المضمون العلمي أظهر وبجلاء الاجندة الخفية على القضايا المهمة مثل :**

- **انسحاب القوات الاجنبية بين المحور الفرنسي – والسوري – الايراني المطالب بجلاء هذه القوات وفق جدول زمني محدد والرفض الامريكي – التركي لهذا المسعى .**
- **تمثيل المعارضة العراقية بالمؤتمر حيث أيدت فرنسا وبعض الدول العربية الا ان الولايات المتحدة الامريكية والحكومة العراقية المؤقته رفضتاه على اعتبار انه مؤتمر حكومي بيد ان الحقيقة في المقفين تمثلت في تنازع الطرفين حول إضفاء الشرعية على هذه المعارضة .**
- **موعد وكيفية إجراء الانتخابات بالعراق وتحديد جهات الاشراف عليها ففي الوقت الذي دعت فيه سوريا الى الاشراف الدولي حذرت السعودية من تهميش المسلمين السنة جراء عدم مشاركتهم بينما ذهب الاردن الى عدم التسرع فيها قبل تهدئة الاجواء بيد ان الحكومة العراقية أصرت على اجرائها في الموعد المحدد ويأتي كل ذلك الخلاف المغلف بتحفظات فنية ليكشف عن حالة التناقض حول التخوف من كل جانب من ان يكون الموعد لغير صالحه وأي تغيير فيه ربما يقود الى تنازلات أخرى ومضاعفة لقوة الخصوم العراقيين المدعومين من الخارج .**
- **تأمين الحدود فلقد اشتكت الحكومة العراقية من تسلل الارهابيين من دول الجوار لكن الحكومات الاخرى خاصة سوريا وايران نفت تلك الاتهامات اما القضايا التوافقية بين الدول فهي لم تتعدد سوى كلمات عامة تتمحور حول تأكيد دور الامم المتحدة وضرورة دعم العراق وهذه التصريحات والتوصيات لازالت تتردد ختام كل مؤتمر وندوة وتدور حول المشهد العراقي للمزيد انظر عبدالله يوسف سهر مصدر سبق ذكره .**

نفسها قد حرمت من حكم العراق منذ نشأته كدولة ومطرقة شرعية الاقلية التي تعتبر نفسها صاحبة الحق في الموروث العثماني[٢٠].

وبين هذا وذاك تتضح صعوبة المشهد العراقي وما يمثله من تحد كبير في الداخل خاصة من قبل الفصائل المعارضة للحكم الشيعي وليس هذا فحسب بل وما ألقى بظلاله على دول الجوار الاقليمي للحكومات العربية ذات الاغلبية السنية هذه المعادلة الصعبة ستلقي بظلالها ايضا على الصورة المستقبلية ليس في محيط العلاقات العراقية – العراقية فحسب وانما كذلك في وسط العلاقات العراقية – العربية خلال الاجل القريب مما يجعلها أمام أتخاذ ثلاث خيارات سياسية تجاه العراق اذا ما استمر تمثيل الحكومة العراقية من قبل الاغلبية الشيعية حتى ما بعد الانتخابات العراقية المقبلة لعام ( ) تتمثل تلك الخيارات اما بالانجذاب والتعاون أو النفوذ والصراع أو اللعب من بعيد على وتيرة التناقضات دون الانخراط مباشرة في الواقع العراقي ولكل من هذه الخيارات اسقاطاته واستحقاقاته ومظاهره السياسية مما يعقد صورة العلاقات الاقليمية الى حد بعيد .

لذلك نجد ان دول المحيط سواء التي تتصل بالعراق جغرافيا أو سياسيا أو كليهما تعكف على التمعن في التعامل مع الواقع وعلى كل حال فأن (دواعي التفاعلات العراقية – العربية) سالفة الذكر تلزم الدول المحيطة بالعراق بالتمعن بما يجري على الساحة العراقية سواء شاءت أم أبت فالمعلومات التي تمتلكها هذه الدول مضافا اليها المصلحة الوطنية هما اللتان ستشكلان المفاصل الرئيسة لدول المحيط في التعاطي مع مستقبل حافل بمتغيرات كبيرة .

.. التداعيات الاقليمية العربية لعراق ما بعد والبحث عن أستراتيجية عربية – عراقية موحدة .

تتعدد التداعيات الاقليمية للوجود الامريكي في العراق في طبيعتها ومستوياتها وهي في حقيقة الامر نتاج قوتين متضادتين تماما نفوذ الولايات المتحدة الذي يسعى الى توظيف زخم الحرب التي أدت الى سقوط بغداد توظيفا سياسيا يهدف الى أنتاج أثار اقليمية مرحلية وربما هيكلية ممتدة لصالح الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط أما القوى الاخرى المضادة فتتمثل في ردود افعال كل دولة من دول الجوار الجغرافي العراقي في مواجهة الضغوط الامريكية الكثيفة عقب سقوط بغداد وفي الحقيقة أن تحليلا متأنيا لهذه التداعيات الاقليمية باعتبارها نتاجا لصراع محتدم بين إدارتين سياسيتين متناقضتين الولايات المتحدة من جانب ودول الجوار الجغرافي العراقي من جانب آخر . هذا التحليل يدعو الى الاعتقاد وبشكل قاطع أن الولايات المتحدة قد نجحت الى حد كبير في توظيف زخم الحرب الاخيرة ضد العراق توظيفا سياسيا جعل كل دول الجوار الجغرافي للعراق ليس فقط تمتنع عن التداخل في شؤون العراق الحالي بعد تداعي السلطة المركزية ولكن هذا التوظيف أدخل كذلك دول الجوار الجغرافي للعراق في غياهب ومتاهات من الاتهامات والادنات التي جعلت كل هذه الدول قاطبة في موقف من يدرأ عن نفسه الاتهام[٢١].

وبذلك تكون واشنطن قد طبقت وباقتدار الاستراتيجية النابوليونية الشهيرة ((الهجوم خير وسيلة للدفاع)) .

أما ردود أفعال دول الجوار الجغرافي العراقي فقد أتسمت جميعها بسمة تكاد تكون مشتركة وهي تجنب الموافق الراديكالية المتشددة لأن النزعة الراديكالية على وجه التحديد هي التي أدت الى سقوط بغداد .

ولكنه سوف يكون تبسيطا مخلا للغاية اذا تم الادعاء بأن هذه الدول قد رضخت للولايات المتحدة .

---

[20] **عبدالله يوسف سهر مصدر سبق ذكره** .

[21] **خالد عبد العظيم التداعيات الاقليمية للوجود الامريكي في العراق مجلة السياسة الدولية العدد ( ) (مصدر سبق ذكره ( ) .**

في الحقيقة أنه لايمكن الادعاء بأي حال من الاحوال أن دول الجوار الجغرافي العراقي قد رضخت للولايات المتحدة ولكنها تناورها اتقاء لسطوتها . وهي مناورة تتسم بقدر واضح من الرهافة والحرص لأن هذه الدول جميعها هي دول قديمة ولديها خبرات تراكمية عالية في ادارة سياستها الخارجية.

وتتمثل طبيعة المناورة الامنة التي تقوم بها حاليا دول الجوار الجغرافي العراقي في مواجهة الولايات المتحدة في أنها مواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك .

فمن ثوابت الاستراتيجية أن كل طرف في أي صراع إقليمي أو دولي يعلم من هو خصمه ومن هو حليفه الموقف من الخصم هو الصراع وأن الموقف من الحليف هو التأييد والمؤازرة ولكن متغيرات التكتيك هي حزمة وسائل الصراع أو التحالف الممكنة في مرحلة ما .

وبناء عليه فأن الخط الفاصل بين الموقف الراديكالي والموقف السياسي هو أن الموقف الاول إستراتيجي بطبيعته وبتعريفه أي أنه يتعامل مع الاطراف الاخرى من منطلق إما أبيض وإما أسود إما مع وإما ضد .

وبناء عليه فأن الغاية هي ذاتها الوسيلة أي اما صراع واما تعاون ولا بدائل أخرى[٢٢] .

أما الموقف السياسي فأنه يعترف بالغاية (الاستراتيجية) ولكنه يولي كل الاهتمام للوسائل أي التكتيك . وقد يقتضي التكتيك في مرحلة ما مهادنه الخصم لمنعه من الاجهاز على الاخضر واليابس أو الامتناع عن تقديم العون للحليف في أتجاه ما لأنه قد يكون في هذا العون إضرار بالمصالح القومية العليا .

بناء على ما سبق يمكن القول أن سقوط بغداد وتمركز ما يقارب الـ ( ) ألف جندي أمريكي في بلاد الرافدين أدى وبشكل غير مسبوق الى تغير نوعي ملحوظ في سياسات الشرق الاوسط اذ أدى الى نبذ دول الجوار الجغرافي العراقي للموقف الراديكالي الذي يصنف الامور الى – إما (مع) وإما (ضد) . اذ أصبحت جميع هذه الدول تتصرف حاليا وفق مبدأ المواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك بما معناه (مع الولايات المتحدة في هذا الجانب وضد الولايات المتحدة في جانب آخر) وهو مبدأ قديم في السياسة الدولية أرساه داهية السياسة البريطانية السير ونستون تشرشل وعرف هذا المبدأ بأنه ((القدرة على أمتطاء جوادين في آن واحد)) أي تلك البراعة في المواءمة بين ثوابت الاستراتيجية ومتغيرات التكتيك الذي قد يقبل التعامل مع الخصم بمهادنة في مرحلة ما لمنعه من توجيه ضربة تحسم الصراع بشكل نهائي لصالحه وهذا هو الاسلوب الذي تتبعه حاليا سوريا وأيران مع الولايات المتحدة[٢٣] .

بناء على هذا الاطار التحليلي فأن الفرضية التي طرحناها في مقدمة دراستنا والمتعلقة بموضوع الحرب الاخيرة على العراق قد أدخلت الدول العربية عامة ودول الجوار الجغرافي العراقي بصورة خاصة في نطاق السياسات الرمادية ولعل أبرز مثال على هذا المنطق الرمادي هو تركيا والولايات المتحدة اذ رغم أن تركيا حليف تاريخي للولايات المتحدة أي (مع) الولايات المتحدة ألا أنها فيما يتعلق بالترتيبات في شمال العراق والتي تتعلق بالاكراد والتركمان هي (ضد) الولايات المتحدة .

والذي يهمنا في هذا ا ـال هو – دول الجوار الجغرافي العربي للعراق – ومنطلق الاستراتيجيات التي تتعامل بها هذه الدول مع العراق والولايات المتحدة الامريكية . وهي كل من(الاردن (سوريا (مجلس التعاون الخليجي – السعودية والكويت)

الاردن :

---

[22] **خالد عبد العظيم مصدر سبق ذكره .**

[23] **خالد عبد العظيم مصدر سبق ذكره**

على الرغم من التوترات الاخيرة التي شهدتها علاقة نظام صدام حسين في العراق مع الحكم الاردني خلال سنوات صدام الاخيرة ((—) (الا أن العلاقات بقيت سليمة وقائمة (وتتمتع برأي عام أردني داعم للنظام العراقي من جهة وبوجود منحة نفطية عراقية تساعد الاردن بصورة أساسية في دعم وتأمين المشتقات النفطية من ناحية أخرى .

ومع أحتلال العراق واعادة تشكيل النظام السياسي برزت نخبة سياسية جديدة زادت من حدة التوتر والحساسية الجديدة بين الاردن والنخبة السياسية الشيعية تحت وطأة المزاج العام الاردني الذي اتخذ مواقف مؤيدة ((للمقاومة السنية)) ضد الاحتلال الامريكي وكان الاردن قبل ذلك داعما ومؤيدا لنظام الرئيس العراقي بل وكانت أوساط عديدة من المراقبين للشأن العراقي يتهمون الاردن بتسهيل مرور العرب الذين يقاتلون في القاعدة وبعضهم تورط في عمليات أدت الى مقتل مواطنين شيعة .

وزادت من حدة التوتر خاصة الشهور التي تلت الاحتلال تحذير العاهل الاردني من تشكيل ((الهلال الشيعي)) في المنطقة وهو التصريح الذي أثار موجه غضب شيعية تجلت من خلال مظاهرات ومسيرات ضد الاردن[٢٤] .

اذن وجد الاردن نفسه خلال المرحلة الاولى من الاحتلال أمام معادلة سياسية معقدة ومركبة في التعامل مع العراق الجديد[٢٥] .

فمنذ أحتلال العراق في / نيسان / ( ) أصبح هذا الجار — الذي يقع على طول الحدود الشرقية للأردن — أحد أبرز مصادر التهديد والخطر الامني جراء تحوله لمركز أقليمي لشبكة القاعدة التي كانت تتمتع خلال عامي (— (بنفوذ كبير في العديد من المناطق السنية العراقية / ويقودها أحد أبرز المطلوبين بجهاز المخابرات العامة وللمخابرات الاميركية وهو الاردني أبو مصعب الزرقاوي / الذي أستطاع أستقطاب الالاف من الشباب العربي للعمل في شبكته في العراق قبل أن يسقط صريعا في قصف أمريكي في يونيو / [٢٦] .

ولم تكن تفجيرات الفنادق في عمان (نوفمبر / تشرين الثاني) / التي راح ضحيتها قرابة ستين شخصا / هي العملية الاولى التي يقف وراءها الزرقاوي ومجموعته / فقد سبقتها العديد من المحاولات أبرزها ماسمي بـ ((قضية صواريخ العقبة)) / حيث كان ينوي المتهمون قصف مدينة إيلات من العقبة الاردنية / وكذلك الاعداد لتفجير مبنى المخابرات العامة وقضايا أخرى (الطائفة المنصورة (تنظيم الالفية (أغتيال دبلوماسي أمريكي في عمان .... الخ)

شهدت مصادر تهديد الامن القومي الاردني تحولا كبير فقد كان الارهاب الذي يواجهه الاردن قبل أحتلال العراق ذا صبغة محلية لا يمتلك رؤية أستراتيجية واضحة وأغلب العمليات كان يتم أجهاضها قبل أن تبدأ اذ يمتلك جهاز المخابرات العامة قاعدة بيانات متينة وكبيرة حول الاردنيين القريبين أو المنخرطين في صفوف الجماعات الموالية للقاعدة أو لمبدأ تبني العمل المسلح أما بعد أحتلال العراق فالتحدي الامني أنقلب بصورة كاملة فوجدت المخابرات الاردنية نفسها أمام واقع جديد أصبحت فيه شبكة القاعدة تمتلك حاضنة أجتماعية ونفوذا عسكريا في الجوار وتصدر أفرادا من جنسيات عربية للقيام بعمليات ضد الاردن ولا تمتلك المخابرات مصادر بيانات حولهم ويمتلكون تقنيات وأدوات جديدة غير معهودة في المعادلة الامنية الاردنية وهنالك مئات الالاف من العراقيين المقيمين في المملكة ومن الصعوبة بناء قاعدة بيانات حولهم خلال مدة قصيرة .

---

[24] **محمد ابو رمان الاردن والعراق .... الاحتواء مقابل الفوضى مجلة سياسة دولية العدد ( )a) (ابريل) .**

[25] **المصدر نفسه)) .**

[26] **المصدر نفسه) .**

لقد شكلت تفجيرات عمان نقطة تحول في الاستراتيجية الامنية الاردنية تجاه العراق إذ أعتمد مبدأ ((الضربة الوقائية)) التي تقوم على أستباق ضربات القاعدة وهجماتها بجهود أمنية داخل الاراضي العراقية وعزز الاردن لذلك ماسمي بكتيبة ((فرسان الحق)) وهي قوات تابعة لدائرة المخابرات العامة تقوم بمهمات قتالية وكان لها دور في أعتقال أحد الذين تدعي الحكومة الاردنية علاقته بالقاعدة ((زياد الكربولي)) .

ووفقا لتصريحات مسؤولين أمريكيين وأردنيين فقد ساهمت الاجهزة الامنية الاردنية في عملية تعقب الزرقاوي ومقتله وتنفس الاردن الصعداء من الناحية الامنية . إذ إن أختفاء الزرقاوي ((الاردني والمطلوب الاول – سابقا للأمن والقضاء الاردني)) عن المشهد ينهي طموحه الاقليمي بجعل العراق مركزا لشبكته في المنطقة بأسرها وتهديد الامن الاردني بسبب حالة العداء الشديد بين الزرقاوي وجهاز المخابرات العامة نتيجة سنوات من الملاحقة والاعتقال والتعذيب التي كان يتلقاها أثناء نشاطه في الاردن[٢٧] .

وبناء على ما تقدم وجد الاردن نفسه خلال مرحلة عراق ما بعد الاحتلال أمام معادلة سياسية معقدة ومركبة في التعامل مع الواقع العراقي الجديد تتشكل من المدخلات التالية[٢٨] –

- طبقة سياسية ودينية شيعية تمتلك النفوذ الكبير داخل النظام السياسي العراقي الجديد على علاقة وطيدة بطهران تحمل مواقف سلبية من الاردن .
- أنخراط أعداد كبيرة من أبناء ا تمع السني في الجماعات المسلحة المقاومة للأحتلال .
- علاقة تحالف تجمع الاردن بالادارة الاميركية وتفرض عليه دورا كبيرا في توفير الدعم اللوجيستي للأحتلال الاميركي في العراق . والمساهمة في أستقرار العراق وفي توفير معسكرات لتدريب الجيش والشرطة العراقية الجديدة على أراضية .
- أن تنظيم القاعدة في العراق أعاد ترتيب أولوياته بعد الزرقاوي وأصبحت عملية أدارة المنطقة في العراق التي تعمل وفق آلية شديدة السيولة تتقدم أهتماماته القيادة الجديدة بالاضافة الى التركيز على علاقة القاعدة مع ا تمع السني والتي تدهورت ووصلت فيما بعد الى مستوى الصراع المسلح مع الفصائل السنية المقاومة الاخر ثم مجاميع الصحوات العشائرية .

واذا كانت القاعدة (بصورة خاصة في العراق) تمثل مصدر التهديد المباشر والقائم للأمن القومي الاردني خلال السنوات الاخيرة) فأن التفكير الاستراتيجي الامني الاردني الذي كان ينظر الى أحتمالات التطور في العراق والتغيرات المتوقعة يشكل تحديا استراتيجيا) خاصة اذا أنسحبت القوات الاميركية من العراق .

وعلى كل حال فأن الاردن سيكون أمام خطر أستراتيجي في حال أنسحبت القوات الاميركية وتعززت الفوضى الامنية والسياسية في العراق وأصبح أحتمال تدفق ما يقدر بمليوني لاجيء عراقي الى الحدود مطروحا بقوة في ظل سيطرة كانت متوقعة للقاعدة على مناطق الانبار المحاذية للأردن ووجود خطوط أتصال جغرافي مباشر مع النفوذ الايراني في العراق .

وبين أعتبارات التحالف مع الامريكيين والعداء مع القوى الشيعية والتعاطف مع السنة (الخارجين على الاحتلال)) قامت الاستراتيجية الاردنية على الركائز الاتية[٢٩] –

---

[27] **محمد ابو رمان مصدر سبق ذكره .**

[28] **المصدر نفسه) .**

[29] **محمد ابو رمان مصدر سبق ذكره .**

.. العمل على تخفيف موجة العداء الشيعية وأحتواء ردود الفعل على تصريحات الملك حول ((الهلال الشيعي)) وبعض الاحداث الاخرى وعمد الاردن الى أستقبال عدد من القيادات الشيعية مثل زعيم الائتلاف الوطني العراقي الراحل عبد العزيز الحكيم والسيد مقتدى الصدر .

. سعى الاردن الى تقوية علاقاته مع بعض الشخصيات العلمانية داخل الاوساط الشيعية العراقية . وفي مقدمة هذه الشخصيات رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي . الذي أعتبر حليفا رئيسا للأردن وذلك في مواجهة شخصيات شيعية علمانية ساهمت في بداية الاحتلال في صوغ الموقف الشيعي العام بصورة سلبية عن الاردن . وفي مقدمة هذه الشخصيات أحمد الجلبي الذي تمتاز علاقته بالاردن منذ سنوات طويلة بالتوتر والعداء .

. أقامة علاقات مع قوى وشخصيات سنية عراقية ومحاولة التأثير على موقفها من مسألة المشاركة السياسية . والدفع باتجاه أنخراط السنة في تشكيل النظام السياسي العراقي ولتوفير فرص أنخراط وأندماج أكبر للسنة في العملية السياسية . فهناك علاقة قوية تجمع المخابرات العامة الاردنية بالحزب الاسلامي العراقي . وبقادة جبهة التوافق أمثال طارق الهاشمي بالاضافة الى قيادات بعض الفصائل المسلحة والصحوات العشائرية وهيئة العلماء المسلمين .

. أستثمر الاردن وجود علاقات عشائرية ممتدة بين الاردن والعراق بل وتنقل وأستقرار عدد من الزعماء العشائريين العراقيين بين الاردن والعراق هذه العلاقات عززت الحوار والتعاون بين الطرفين . وساهمت في تشكيل فكرة الصحوات العشائرية . فقد أستطاع الاردن الاستثمار في هذه العلاقات العشائرية وتطويرها وتوثيقها للحد من خطر القاعدة وللتأثر – كذلك على موقف القوى السنية من العملية السياسية ومن الامريكيين والنفوذ الايراني .

. عمل الاردن في المراحل اللاحقة على ضبط حدوده بصورة صارمة وجدية مع العراق ومنع تسلل القادمين العرب بخلاف المرحلة الاولى التي شهدت سيولة أمنية من الدول العربية في التعاطي مع أنتقال أعداد من العرب الى العراق خاصة مع بداية الاحتلال .

. أن علاقة الاردن الوثيقة مع الولايات المتحدة الاميركية . ساعدت على لعب دور الوسيط في المفاوضات والمباحثات بين القوى السنية والاحتلال الاميركي . وعلى المساهمة في التحولات الاستراتيجية للعديد من هذه القوى خاصة (جبهة الجهاد والاصلاح (الجيش الاسلامي (حماس العراق (جيش ا ـاهدين (اللجنة الشرعية في هيئة أنصار السنة) للمساهمة في تشكيل الصحوات العشائرية .

على كل حال) فأن الانجاز الاردني مرتبط بصورة وثيقة بتطور الاوضاع في العراق فإذا تدهورت الاوضاع الامنية مرة أخرى على خلفية المعادلة الداخلية والتطورات الاقليمية فان خطر القاعدة وا ـموعات المتطرفة سيعود مجددا وأكثر قلقا أما أذا أستعادت العملية السياسية عافيتها وتطورات مشاركة السنة فيها فإن مصادر التهديد سوف تكون في حدود غير مذكورة وسوف تتطور العلاقة السياسية أيجابيا بين البلدين .

سوريا :

شكل أحتلال العراق متغيرا أستراتيجيا لم تفلت من أثاره أي من دول المنطقة كل حسب قربها الجغرافي والسياسي من حدثي الغزو والاحتلال ذاته – وتعد سوريا إحدى الدول الاكثر تأثرا بغزو العراق وأحتلال أستنادا الى حقائق الجغرافية والتأريخ والسياسة معا – وهو تأثر يصعب إنكاره محتواه السلبي بشقيه المباشر وغير المباشر وتعد الضغوط التي

تمارسها الولايات المتحدة سياسيا مجرد الواجهة الظاهرة لهذه التأثيرات والتي تهدف بدورها الى إعادة هيكلة السياسة السورية على نحو يتوافق بأكبر نسبة ممكنة مع المصالح الامريكية الجديدة في المنطقة ومجمل الحقائق التي أفرزها أحتلال العراق .

اما على صعيد التأثيرات غير المباشرة وبعيدة المدى معا فالامر سيتوقف الى حد كبير على الطريقة التي ستتعامل بها سوريا مع الضغوط الامريكية من جانب والطريقة التي ستعالج بها القضايا الداخلية المتعلقة بالاصلاح السياسي وزيادة تماسك ا تمع وتمكين المواطنين من حقوقهم الطبيعية من جانب آخر .

وقد أفرزت نتائج الاحتلال الاميركي للعراق نتائج سلبية ذات مضمون أيدولوجي على – سوريا – فبعد سقوط نظام حزب البعث في صيغته الصدامية صارت سوريا النموذج العربي الوحيد الذي يحكمه حزب البعث كحزب قائد لصيغة تحالف مرنة مع عدد من الاحزاب الصغيرة والتي تشكل جميعها ما يعرف بالجبهة الوطنية التقدمية التي بدورها تضم أحزابا ناصرية وشيوعية ويسارية .

ومن الناحية الظاهرية يبدو الامر أيجابيا حيث بقي النموذج السوري المطعم بافكار وسياسات الرئيس الاسد الاب في حين أنتهى النموذج العراقي الصدامي ومعروف تاريخ الصراع السياسي بين قيادتي الحزبين طوال العقود الثلاثة الماضية .

بيد أن الجانب الموضوعي ليس كذلك فمن الناحيتين الفكرية والسياسية فان كلا الحزبين ينتميان الى رافد فكري / سياسي واحد يعني بتحقيق الوحدة العربية وتثبيت القيم القومية وتدعيم دور الدوله والتمسك بافكار اشتراكيه ومواجهة السياسات المحافظه والتدخلات والمشروعات الصهيونيه في الشؤون العربية / ولذالك فان انهيار واختفاء احد فروع البعث في بلد مهم مثل العراق من شأنه ان يفقد حزب البعث الحاكم في سوريا ظهيرا فكريا وسياسيا واسترتيجيا وبالتالي يواجه الضغوط والتهديدات الخارجيه منفردا[٣٠].

يضاف الى ذالك انه رغم الصراعات المشهودة تاريخيا بين قيادتي الحزبين على خليفية من يمثل التعبير الحقيقي لروح البعث وقيادته القومية فان تشابه الحزبين في الهيمنة الكاملة على الحالة السياسية كل في بلده ومصادرة الحريات وقمع الاصوات والحركات الفكرية والسياسية الاخرى ونفي المعارضين قسرا او دفعهم للنفي الاختياري جعل مصير البعث العراقي درسا بليغا لكل من اقترب من صيغته التطبيقية سياسيا حتى ولو لم يكن بنفس الدرجة الدموية التي ميزت البعث العراقي في العهد الاصدامي[٣١].

بعبارة أخرى أنه رغم الخلافات بين نموذجي بعث سوريا وبعث العراق فأن أختفاء البعث العراقي بالصورة التي حدث بها هذا الاختفاء على يد قوة أجنبية عاتية يمثل ضربة موجهه الى البعث السوري ولو بطريق غير مباشر وهو ما أشار اليه ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الامريكية السابق صراحه بقوله – ((ينبغي أن يبقى في الاذهان أن هناك وضعا أستراتيجيا جديدا في الشرق الاوسط فالولايات المتحدة أنهت أحد حزبي البعث في المنطقة ويبقى الان حزب واحد هو البعث السوري)) وهي إشارة لا تخلو من مغزى ويمكن فهمها على أن من أمكنه القضاء على بعث العراق يمكنه أيضا القضاء على البعث الاخر .

وعلى كل حال فأن التهديدات الامريكية هذه المرة ليست مجرد ضغوط سياسية من أجل تعديل بعض مسارات السياسية الخارجية السورية بل لها هدف أستراتيجي كبير يماثل ماجرى في العراق بمعنى تغيير النظام وأن لم يكن بالضرورة

---

[30] **خالد فياض العلاقات االسورية – الايرانية .. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات مجلة سياسة دولية العدد** (() ((.) . .

[31] **المصدر نفسه** . .

عبر الطرق العسكرية وربما جاز القول أن تلك الحملات التي سوف تتصاعد في الزمن القريب بطريقة منهجية هدفها أعداد المسرح السياسي والاعلامي والنفسي سواء في الولايات المتحدة أو في المنطقة العربية .

لقد أدرك المراقبون والمهتمون بالشأن السوري أن هذا التصعيد الامريكي المتوتر يختلف كثيرا عن الحملات سابقة وذلك من ناحيتين الاولى – مضمونه الواضح المرتبط بالرؤية الامريكية للحرب الوقائية . والثانية – الظروف العامة التي تمر بها المنطقة على صعيدي أحتلال العراق أمريكيا والعمل على تمرير خطة خارطة الطريق فلسطينيا مع مراعاة المطالب والشروط الاسرائيلية[٣٢].

والتفسيرات الواردة من دمشق أن حالة سوريا ليست هي الحالة العراقية فهي بلد فاعل عربيا ودوليا وعضو غير دائم في مجلس الامن وليست معزولة أو معرضة لعقوبات دولية من أي نوع .

أما الهدف الامريكي حسب الرؤية السورية فيتمثل في عدة أمور على النحو التالي –

- التغطية على مسؤولياتهم المباشرة في الانفلات الامني في ربوع ومدن العراق المختلفة وتحميل المسؤولية على أطراف خارجية ومن بينها سوريا التي يعمل الامريكيون على أبعاد أي تأثير لها في الشأن العراقي .
- تليين الموقف السوري تجاه خريطة الطريق الفلسطينية بحيث تهتم سوريا بالضغط على الفصائل الفلسطينية المعارضة لديها بأن تقف على الحياد أو تسهل تمرير الصفقة ولكن دون أن يكون هناك ضمانات بأن يتلو ذلك تجاوب سوريا مع المطالب الامريكية الاسرائيلية بشأن التواصل الى تسوية نهائية مع تل أبيب .
- أن الضغط على دمشق هو رسالة ضغط غير مباشرة لدول عربية وأقليمية كبرى في المنطقة كمصر والسعودية وأيران وغيرها .
- أن أسرائيل والقوى المؤيدة لها في دوائر صنع القرار الامريكية هي التي تحرك تلك الحملات السياسية والاعلامية بهدف منع أي تواصل سوري أمريكي كاالذي حدث بعد هجمات . سبتمبر / أيلول وكان يبشر بنوع من الحوار الجاد بين البلدين حول القضايا المشتركة .

ومجمل هذه التفسيرات السورية يصب في محاولة أستيعاب التصعيد الامريكي عبر الفصل بين الهدف الظاهري لهذا التصعيد وأهدافه المباشرة . والمهم هنا أن الموقف السوري الا يرفض تماما مبدأ التعاون مع الولايات المتحدة في القضايا المشتركة ويدعو الى حوار متكافىء يصب في هذا السياق ومن ناحية أخرى فأن لسوريا شكوكا من أي تعاون مع الولايات المتحدة قد يؤدي الى حالة أنفتاح حقيقية في علاقات البلدين ولعل تجربة التعاون الاستخباري حول التنظيمات الاسلامية والمعلومات المهمة التي قدمتها الاجهزة السورية لنظيرتها الامريكية والتي قابلتها إدارة بوش السابقة بكل نكران وجحود تعطي مؤشرا سلبيا بكل المقاييس حول الطريقة التي قد تكافىء بها سوريا مستقبلا أذا ما تعاونت بشكل مرض مع بعض وليس كل المطالب الامريكية . وهو ماعبر عنه فاروق الشرع وزير الخارجية السوري (عام) عن أستعداد بلاده للتعاون مع وأشنطن أذا كانت مطالبها معقولة وتصب في خدمة أستقرار الوضع العراقي أو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية مؤكدا بأنه لاتوجد دولة في العالم تتعاون مع الولايات المتحدة بدون تحفظ في إشارة غير مباشرة الى أن هناك تحفظات سورية على المطالب الامريكية .

وفي التصريحات ذاتها تبلور موقف سوريا من أن مشروع قانون محاسبة سوريا الامريكي يهدف الى أن تتنازل عن مواقفها الاساسية تجاه قضايا المنطقة وهو مالن تفعله دمشق لاسباب مالية أو أقتصادية في أشارة الى التضحية بتلك الاعتبارات لصالح أستمرار تماسك الموقف السوري أستراتيجيا.

---

[32] **خالد فياض مصدر سبق ذكره))** .

أما عراقيا فقد أتخذت السلطات السورية بعض خطوات للسيطرة على الحدود مع العراق وخففت من رفض التعامل مع الحكومة العرقية الجديدة وقررت التعامل معها كأمر واقع دون منحة شرعية كاملة وأعلان الاستعداد للحوار مع أعضائها كأفراد عراقيين يسعون الى مصلحة بلادهم حسب الظروف المتاحة والموافقة على شغل العراق لمقعد في الجامعة العربية والتأكيد على أن موقف سوريا بالنسبة للمسار الفلسطيني هو ما يقبله الفلسطينيون وإن دمشق لا تتدخل ولا تعرقل أي شيء بالنسبة لخريطة الطريق رغم أنها ترى أن المنهج المتبع فيه الكثير من الثغرات التي تحول دون التواصل الى تسوية سياسية مستقرة وشاملة وفي الاطار ذاته أتخذت خطوة تقليص ظهور للقيادات الفلسطينية الموجودة في دمشق حيث أغلقت مكاتب هذه القيادات نفسها تقديرا للضغوط التي تمارس على دمشق[٣٣].

وفي الشأن العراقي ايضا .كرت تقارير صحفية أن مصادر أوربية عليا لها علاقات طيبة مع دمشق نصحت عبر جهة عربية قانون محاسبة سوريا في حين أن دمشق قدمت ثلاثة مقترحات أمنية للجانب الاميركي وهي[٣٤] –

- الاستعداد لارسال قوة عسكرية أمنية أستخبارية سورية الى العراق بالتفاهم مع الامريكيين .
- الاستعداد لتشكيل قوات أمنية مشتركة مع القوات الاميركية لاحكام السيطرة على الحدود السورية العراقية .
- الاستعداد للتعاون مع الامريكيين لتثبيت الاوضاع الامنية وتحقيق تقدم في ا ال السياسي .

وهي أقتراحات رفضتها واشنطن أنطلاقا من رغبتها على السيطرة الكاملة على عملية إعادة بناء العراق وعدم السماح لأي طرف خارجي بأن يكون له دور فيها وأكتفت بأن يكون هناك قرار سوري واضح بعدم التعرض أو التعويق الدور الامريكي في العراق .

أما الاقتراح الذي رحبت واشنطن فهو الخاص بأن تقوم سوريا بأعادة الاموال العراقية التي تعود للنظام السابق والمودعة في أحد المصارف السورية وتقدر بحوالي ( ) مليون دولار على أن يقدم البنك المركزي العراقي طلبا بذلك .

التحالف السوري – الايراني وأثره على الواقع العراقي :

تعتبر العلاقات السورية – الايرانية من الظواهر المثيرة للجدل لأسباب متعددة فهذا نظام علماني ((سوريا)) وذاك نظام ديني ((ايران)) وهذه دولة يشكل الشيعة اغلبية فيها وتلك دولة يشكل السنة أغلبية ساحقة فيها وهذه دولة عربية وتلك دولة فارسية ...الخ .

والافتراضات التي تطرح نفسها تتمثل – ما دواعي التحالفات السورية – الايرانية ؟ وما أثر تلك التحالفات على الشأن العراقي ؟

تعود بداية العلاقات الايرانية – السورية• الى مرحلة أندلا ع الثورة الايرانية عام حيث وجدت سوريا نفسها وحيدة في جبهة الرفض للتسوية مع أسرائيل بعد توقيع الرئيس المصري السابق أنوار السادات أتفاقية كامب –

---

[33] خالد فياض مصدر سبق ذكره .

[34] المصدر نفسه .

• لم يكن العراق وحده وراء التحالفات السورية – الايرانية بل ان كل من لبنان وفلسطين ساهمتا في تحقيق هذا التحالف حيث جمعت بين سوريا وأيران الاهداف المشتركة للبلدين بلبنان خاصة بعد الغزو الاسرائيلي في)) . وهكذا في فلسطين كما في حال الملفات الاخرى أمتلك السوريون طريق والايرانيون مصالح مشتركة رغم التفوق الايراني ولايزال السوريون هم طريق الايرانيين الى لبنان وفلسطين ولاتزال العلاقة الاستراتيجية القائمة تخدم الطرفين فقد قويت علاقات ايران بحركة حماس بعد عام : وتوثقت بعد وفاة الرئيس عرفات عام : ومن الواضح ان قرار استيلاء حماس على غزة لم يتخذ بالتشاور مع سوريا فحسب بل مع طهران ايضا للمزيد ينظر خالد فياض مصدر سبق ذكره) .

ديفيد التي بمقتضاها أخرجت مصر نفسها من معادلة الصراع أضف الى ذلك أن توتر العلاقات – البعثية – شئنا الدقة – العراقية – السورية – قد وضع السياسي السوري في مأزق . وقد شكلت المحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سوريا عبر دعم الحركات الاصولية السنية التي قادها الاخوان المسلمون تهديدا داخليا للنظام السوري .

في هذا الاطار فقد ساند الاسد الاب أيران لمضايقة صدام خلال حربه معها وعلى أمتداد الاعوام الثمانية للحرب العراقية – الايرانية سد الاسد خط أنابيب تصدير النفط العراقي وأغلق الموانىء السورية في وجه تجارة الترانزيت التي كان العراق في أمس الحاجة اليها خلال الحرب كما أستمرت العسكرية البحرية في طرطوس في تقديم تسهيلات للأسطول الروسي في المتوسط ومع ذلك فأن حسابات الاب الدقيقة منعته من التورط في الحرب بفتح جبهة قتالية وراء ظهر صدام ولم يتردد في معارضة الخميني علنا عندما حاول أختراق الاراضي العراقية بعد فشل الهجوم العراقي في بداية الحرب مما جعل العراق في موقف الدفاع[٣٥] .

وقد شكل ضرب النظام البعثي في العراق مدخلا لمحاصرة وضرب الدول المارقة في المنطقة – طبقا لوجهة النظر الامريكية – وهما سوريا وأيران الامر الذي دفع بالدولتين الى خندق وأحد بهدف أنقاذ نظاميها وأصبحت كل دولة تنظر للأخرى نظرة مصلحية .

غير أن هناك عدد من المؤشرات تلوح في الافق الاقليمي لايمكن أنكارها على أرض الواقع وقد تقود تطوراتها الى تراجع نسبي في العلاقات السورية – الايرانية ومن أهمها الموقف من العراق ففي الوقت الذي تكيل فيه الحكومات العراقية (السابقة والحالية) الاتهامات لسوريا ولدورها في تغذية المقاومة وروافدها) نجد المسؤولين العراقيين في حركة ذهاب وأياب منتظم الى أيران توصيل البلدان من خلالها الى عقد عدة أتفاقيات كان أهمها اتفاق لتبادل المعلومات الامنية وآخر لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي ودعم أتفاق صادرات أيران الى العراق وهناك إيحاءات امريكية ضمنية أحيانا وواضحة أحيانا أخرى تشجع المضي قدما في هذا الاتجاه وقد سبق أن علق شون ماكور ماك المتحدث باسم الخارجية الامريكية السابق على زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق أبراهيم الجعفري قائلا – إن الولايات المتحدة تشجع العراق على أقامة علاقات جديدة مع كل الدول ا اورة بما فيها أيران التي يمكنها أن تلعب دورا أكثر فائدة .

وهو الرأي الذي حدا ببعض المراقبين الى القول أن الحل السياسي الجاري في العراق يمثل نحو أيران ويتعارض مع سوريا وبالتالي فاحتملات الخلاف السياسي بينهما في العراق واردة اذا كانت هناك ظروف ومواءمات حالت دون ظهور هذه النتيجة بوضوح فأن تمرير الصيغة الشيعية قد يؤدي الى تقاطع في المصالح وتراجع في العلاقات بل إن سوريا تتخوف من أن يؤدي أستقرار النظام العراقي الى تفرغ الولايات المتحدة لمحاولة قلب النظام في دمشق .

ويعزز من الدور الايراني ميل الولايات المتحدة الى الاعتماد على أيران في حفظ أمن العراق وتطويق الجهات والجماعات المسلحة التي تقودها قوى سنية فاعلة والذي يمكن أن يثير غضب سوريا التي تراهن على الجماعات المسلحة في تغيير التفكير الاقصائي الامريكي . من ناحية أخرى . فأن توثيق التحالف بين الشيعة والاكراد وتفاهمهما على أهمية الدور الايراني الذي لا يمانع في اقرار الفيدرالية يمثل تهديدا للمصالح السورية ويزيد من الغياب اللأفت للدور السوري والعربي بشكل عام في العراق .

---

[35] **المصدر نفسه** .

ولكن بالرغم من السياسات المتناقضة في بعض الاحيان فايران من ناحيتها تقبل بشكل كبير حرية سوريا في العمل وتدبير أمورها مع أسرائيل أو الولايات المتحدة الامريكية كما تتقبل سوريا بشكل واسع تعاملات أيران في العراق والخليج ولبنان وفلسطين والنتيجة أنه من غير المحتمل أن يقدم أي من الطرفين على خطوات جذرية قد تنهي الحد الادنى من الاتفاق بينهما وفهمهما المشترك لطبيعة التحالف[٣٦].

أن العائدات والمكاسب التي تجنيها سوريا عبر تحالفها مع أيران في ظل الواقع الاقليمي والدولي الراهن تفوق ماقد تجنيه من فك تحالفها مع أيران فقد أدى ماوقع من أحتلال للعراق الى تغيرات أقليمية واسعة أنعكست على هشاشة التحالفات العربية – العربية وحالة الضعف التي تكتنف عمل النظام العربي)) د نفسه عاجزا عن التصدي للأزمات الكبرى التي تواجه وعليه فسوريا تجد في أيران مايعوضها عن إخفاق وضعف النظام الاقليمي العربي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها . كما أن أيران مصدر دعم مادي وأقتصادي وعسكري . وبالتالي فالتحالف يوفر شعورا بالامن للسوريين الى حد كبير .

وبالتالي فمن المستبعد خلال الاجل القريب والمتوسط فك التحالف بين البلدين الا أذا أصبح التحالف عبئا ومكلفا للغاية لكليهما أو لأحدهما على الاقل .

. مجلس التعاون الخليجي – الكويت والسعودية –

أن التهديد العراقي الجيواستراتيجي الابرز كان لمنطقة الخليج وخاصة الكويت والسعودية• في شمال الخليج العربي حيث أدى الاعتداء العراقي على دولة الكويت وما أعقبه من تغييرات في موازين القوى وجيواستراتيجية المنطقة الى تحالف سعودي – أيراني وكويتي – أيراني ضد العراق لأن الاعتقاد كان راسخا بأن التهديد الاساسي للأمن القومي للسعودية والكويت يأتي من العراق وليس من إيران) بخلاف دول الخليج الصغيرة الاخرى كالبحرين والامارات وقطر والى حد أقل عمان التي كانت ترى أن التهديد المباشر لأمنها يأتي من إيران وليس العراق مما ساهم في إعاقة التنسيق الامني الخليجي بسبب غياب وأجماع خليجي على مصدر الخطر على دول مجلس التعاون الخليجي .

وتأسيسا على ذلك كانت أستراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد تحرير الكويت تتركز على ثلاثة أبعاد[٣٧] –

. تحسين العلاقة مع أيران (السعودية والكويت) لايجاد توازن قوي مع العراق .

---

[36] **خالد فياض مصدر سبق ذكره .**

• **كانت دراسة رسمية صدرت عن اجهزة الاستخبارات الامريكية عام)) أكدت ان حرب امريكا في العراق ادت الى تنامي ظاهرتين : الاولى ((وجود جيل جديد من الجهاديين يسعى لمحاربة الولايات المتحدة الامريكية)) . والثانية ((زيادة فرص العمليات الارهابية ضد الولايات المتحدة الامريكية)) . وفي نهاية صدرت دراسة من (ويست بوينت west point) الاكاديمية الامريكية العريقة (أشارة الى ان معظم مقاتلي القاعدة في العراق جاؤوا من السعودية وليبيا وان كثيرا منهم من طلاب الجامعة (وكشفت الدراسة عن وثائق للقاعدة تظم سجلات لـ ( )) من عناصرها في بلاد الرافدين دخلوا العراق من سوريا بين آب / أغسطس) . / أغسطس) / % من أولئك المقاتلين كانوا مواطنين سعوديين وان نصف السعوديين كانوا ((مفجرين استشهاديين)) / كما كشفت الدراسة ان متوسط اعمار المقاتلين الـ ( ))) كانت تتراوح بين) عاما ووصف الباحثون تلك الحقيقة بأنها مزعجة وأن تحريض جيل جديد من الجهاديين على الانظمام الى القتال في العراق أو التخطيط لعمليات في أماكن أخرى هو احد اكثر الجوانب المثيرة للإزعاج في القتال الجاري في العراق للمزيد انظر : عبدالله خليفة الشايجي : العراق وامن منطقة الخليج : المجلة العربية للعلوم السياسية : العدد (:)) ربيع) ( ) .**

[37] **المصدر نفسه) ( ) .**

.. تقارب دول الخليج الصغيرة الاخرى مع العراق لايجاد توازن مع إيران ولتأمين جانب العراق من تهديد دولها الصغيرة مستقبلا لهذا السبب أعادت دول مجلس التعاون الخليجي العلاقة الدبلوماسية مع العراق بأستثناء الكويت والعربية السعودية في السنوات الاخيرة لحكم نظام صدام حسين .

. سعت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة وعبر أتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الامريكية . الى تعزيز العلاقات الامنية والسياسية والاقتصادية معها . وحماية وإبقاء الوجود الامريكي في المنطقة لاحتواء إيران . مما أسهم في زيادة التنافر داخل مجلس التعاون من جهة) وتباين المواقف الخليجية تجاه العراق وإيران من جهة أخرى والاعتماد أكثر فأكثر على الولايات المتحدة وخاصة بعد سقوط أستراتيجية أي دور عربي في الامن الخليجي بتحول أعلان دمشق حبرا على ورق .

غير أن التوتر الخليجي العراقي لم يكن مرتبطا فحسب بنظام صدام حسين وايديولوجيته البعثية وأنما بأعتبارات التطلعات العراقية للهيمنة على الخليج والتي عززها ذلك الخلل الواضح بين العراق ودول ا لمس وهنا يمكن الاشارة الى الاتي –

. لايوجد تكافؤ بين الانظمة السياسية لدول ا لمس التي قطعت شوطا مهما على طريق التحول الديمقراطي وبين العراق الذي بالكاد خرج من نظام شمولي فضلا عن تعدد العراقيات للتيارات السياسية داخله وهو الامر الذي يجعله مفتقرا الى ممارسة ديمقراطية صحيحة .

. الخلل الواضح بين القدرات الاقتصادية للجانبين حيث تتراوح معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين , % في السعودية و , % في الامارات وباقي الدول بين الرقمين في حين يعاني الاقتصاد العراقي تدهورا شديدا .

. ومن ناحية ثالثة تتميز دول مجلس التعاون الخليجي بالتقارب الشديد في البنية الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالثقافة الخليجية الواحدة والعادات والتقاليد في حين يحتوي العراق على تركيبة سكانية متباينة ومتناقضة أذ يتكون من أكثرية عربية ((– ( ) وأقليات كردية ((– ( ) وتركمانية ((%) وتعتنق غالبية السكان الدين الاسلامي (أكثرية شيعية (% وأقلية سنية (%) وهناك أيضا طوائف من المسيحين واليزيديين والشبك .

ونصل مما سبق الى نتيجة مؤداها أن العراق يحتاج لسنوات من أجل الانضمام للمنظومة الخليجية حيث أن أستمرار الهواجس والمشاكل الجيوبوليتكية ومزاعم الحق التاريخي تعزز من خشية دول مجلس التعاون الخليجي بشأن أنضمام العراق . الا أنه في حالة أستقرار العراق مستقبلايمكن لمس التعاون الخليجي أن يطور خططا منفصلة للتعاون مع العراق وأيران واليمن على غرار ا لمس المشتركة لحلف شمال الاطلنطي ((الناتو)) مع روسيا وأوكرانيا كما يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي أن تقيم تجمعا متعدد الاطراف رسميا الى حد ما مع العراق وأيران واليمن مثل المنتدى الاقليمي للآسيان .

ثانيا : مبادئ التفاعل .

كان للجغرافية السياسية وطبيعة التقارب المكاني وقعا في تغذية جذور الحدية السياسية التي تلاقت مع ما أختزنه التاريخ السياسي في العراق وما أفرزه من تأثير للأستئثار السياسي الذي لم ينظر البته في أي بديل تدويلي ضمن سياساته واعتبر إن الامر لا يحتاج إلى تفويض الامر الذي اظهر المشكلة الامنية في العراق في طليعة الاثار المحذورة على

واقع ومستقبل متغيرات العراق فهنالك أدوار محدودة لدول مثل الكويت ونجد دورا أشد فاعلية لدول مثل السعودية والاردن وسوريا لاسيما في دعم المليشات والارهاب[٣٨].

ان فرضيتنا تقوم على أساس وجود مبادئ (للعلاقات العراقية – العربية) ينبغي ان تدفع بجميع الدول العربية للتعاون مع العراق) حيث يفرض واقع الجوار الجغرافي نمطا من علاقات الاعتماد المتبادل بيد أن الاشكالية هنا تكمن على تعدد وتنوع المشاكل السياسية التي أفضت الى تغليب عناصر التنافس والصراع على لغة المصالح المشتركة وتقييم العوامل الموضوعية للتعاون[٣٩].

تنبع اهمية مبادئ التفاعل العراقي – العربي من خلال البحث عن خصوصية – العلاقات العراقية – العربية فكما كان الموقف العربي مهما ومحل تساؤل وترقب عشية الاحتلال الامريكي للعراق واثناء المعارك العسكرية فإن اهميته لم تقل بعد أنكشاف غبار المعارك وتراجع دوي القذائف وأزيز الطائرات وذلك أنطلاقا من المبادئ الاتية –

-. من المؤكد ان العلاقات العراقية – العربية الحسنة والمتطورة تمثل استجابة طبيعية لضرورات الجغرافيا والتاريخ وهي في الوقت ذاته ضرورة راهنة للأمن والتنمية والاستقرار الاقليمي ويمكن تطوير تلك العلاقة في مختلف ا مالات السياسية والثقافية والاقتصادية مستفيدين من الطفرة المالية في حملة اعادة الاعمار والاستثمار وامنيا لان حفظ امن العراق واستقراره هو جزء من حفظ امن الدول العربية واستقرارها[٤٠].

. على الجانب العربي تغيير استراتيجيته مع الملف العراقي عملا بمبدأ أن ما لا يدرك كله لا يترك جله فعلى النظرة العربية ان تتجه الى التعامل مع المؤسسات والاجهزة الحكومية العراقية القائمة والتي بذاتها تعد الوسيلة لتحسين الوضع الداخلي مع الشعب العراقي الذي عانى ولا يزال يعاني من مشكلات يومية لم يستطيع الاحتلال أو لم يرد حلها حتى الان[٤١].

. ومن المبادئ الاخرى التي ينبغي ان تستند عليها العلاقات العراقية العربية تتمثل بضرورة احتواء العراق ودمجه في التفاعلات العربية – العربية ذلك لان عزل العراق من شأنه أن يضيع على الدول العربية فرصة التأثير في مسار الاحداث والتوجهات المتعلقة بشكل الحياة العراقية المستقبلية على المستويات السياسية والاقتصادية وغيرها[٤٢].

. على المدى البعيد فأن العواصم العربية كما بغداد نفسها معنية بالدخول في اعادة انتاج كلي للعلاقات العربية – العراقية اعادة انتاج قادرة على إزالة او تحجيم التوترات الكامنة التي نشأت على خلفيات تاريخية وجيو سياسية وتعززت لاحقا بفعل مناخ حاد من التقاطب ومتى حدث ذلك فأن امن العراق يمكن له الدخول في اعادة بناء تاريخي تتلاشى فيه الكثير من مظاهر الوهن وغياب اليقين إنها مسؤولية تاريخية عالية وسامية وعلى الجميع السعي كل من موقعه للنهوض بها وانها للحظة تاريخية على الدول العربية عامة والعراق بوجه خاص أستثمارها .

ثالثا : آلية التفاعلات العراقية – العربية .

لاشك أن أهم ما توصلت اليه الدراسة في المحور الاول يتلخص في صعوبة بقاء العراق معزولا عن التفاعلات العربية – العربية لان الخسائر والتكاليف الناتجة عن استمرارية هذا الوضع تفوق أية مكاسب محتملة أذا ما اعتمدنا فقط

---

[38] **مصطفى لافي مرزوك السعدون) مصدر سبق ذكره) .**

[39] **المصدر نفسه .**

[40] **محمد الشاذلي الجامعة العربية : تمثيل العراق مؤقت ومرتبط بسيادة وانهاء الاحتلال : صحيفة الحياة : أيلول / سبتمبر /) .**

[41] **الفضائيات العربية وقضايا الامة (حلقة نقاشية)) المستقبل العربي) العدد ( ) ( ))) .**

[42] **سامح راشد الجامعة العربية والعراق المحتل مجلة السياسة الدولية العدد ( )) (مصدر سبق ذكره (( ) .**

على اسلوب التكلفة / العائد في تقييم النتائج ناهيك عن الجوانب الاخرى التي لا يمكن قياسها والمرتبطة بمشاعر الانسان العراقي المحبطة اليائسة والبائسة تجاه ما يسمعه ويشاهده وثم يتأثر به في تفاصيل حياته اليومية وأوضاعه المعيشية أن هذه المشاعر عندما تتأجج قد تنذر بأوخم العواقب على الامن والاستقرار في المنطقة العربية وهو يجعل الوقت مناسبا لاستيقاظ العقل والحكمة في التعامل مع الوضع القائم الآن من أجل تغييره وتعديله بما يتوافق مع المصالح العراقية والحق العراقي في الوجود والحياة ومن هنا تكتسب الضرورة للبحث عن وسائل وآليات تحقق شروط الاندماج والتفاعل في العلاقات العراقية – العربية وسنقدم فيما يلي أجتهادا في هذا الشأن يقوم على الاسس التالية[٤٣] –

-. ضرورة التشخيص الصحيح للحالة العراقية وذلك عن طريق أستحداث مراكز بحثية في الدول العربية معنية بالشأن العراقي تسمى – أدارة الشؤون العراقية – تضم خبراء وعلماء وباحثين من ذوي الخبرة والمشهور لهم بالكفاءة والحياد من دول المنطقة ومن خارجها ومن جميع التخصصات على أن ينبثق عن تلك المراكز لجان متابعة في ا الات الامنية السياسية الاقتصادية ... الخ لدراسة افضل السبل والبدائل لتحقيق المعادلة الصعبة أي كيفية تحقيق الامن العراقي بصورة خاصة ومن ثم تحقيق الامن الوطني لكل دولة عربية على حدة وبصورة عامة وتكون هذه هي المرحلة الاولى من الدراسة اما مهمة المرحلة الثانية فتكون اعداد الشروط والخطوات اللازمة لتطبيق خطة أمنية تشمل أمن العراق وأثره على دول المنطقة مع الاخذ بعين الاعتبار عدم انفصال الامن في المرحلتين عن الامن العربي وعدم إغفال مصالح الدول الكبرى في المنطقة. ويجب أن تكون مجالات الدراسات والابحاث شاملة للمجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية . ويجب أن ترتكز الدراسات على استعراض الماضي وتحليل الحاضر وأستشراق المستقبل مع الاخذ في الاعتبار تجارب الدول الاخرى في تحقيق أمنها وأستقرارها . ويجب ان تخرج الدراسات بخطة محددة الخطوات وأجراءات متسلسلة واضحة . تعكس آلية التنفيذوآلية الرقابة على التنفيذ وآلية التحكيم . وينبغي أن تتصف الابحاث والدراسات بالجرأة والصراحة والموضوعية والبحث عن حلول علمية تعالج أسباب أشكاليات وتداعيات المسألة العراقية وأثرها على الامن العربي وجذورها ولا تدور حول الاعراض أو المسكنات المؤقتة .

. أما العنصر الثاني في مركب السلام العراقي فيتمثل في الجهد الشعبي العربي ودوره في هذه العملية ويكمن هذا على مدى قدرةوظيف منظمات ا تمع المدني العربية في اعادة بناء وتنيم نسيج ا تمع المدني العراقي فينبغي اعادة بناء ا تمع العراقي من خلال مؤسسات ديمقراطية وخلق مجتمع قوي قادر على التصدي للممارسات الفردية من السلطات العليا .

. إعادة تأهيل العراق للدخول الى النظام العربي وهو ينبثق من وجود دور للدول العربية خاصة تلك المحيطة بالعراق ومساهمتها في إعادة تعميره ومد جسور التعاون بينها رسميا وشعبيا لتقوية روابط الاعتماد المتبادل أقتصاديا وأمنيا وبعض الدول الخليجية كالكويت والسعودية تتحرج من أن تعلن مساعداتها لتعمير العرا تحسسبا من صوت المعارضة الشعبية التي قد تنشأ وتطالب بتوجيه هذه المساعدات الى الداخل بدلا من صرفها على العراق وفي ظل غياب منطق ترجيح فوائد المساعدات لاستقرار العراق مقارنة بما قد تستنزفه ميزانيات الامن في ظل غياب الاستقرار بالعراق يبدو ان هذا الحرج سيكون عائقا أمام تفكير هذه الدول على

---

[43] **قارن مع: عاطف لافي: مصدر سبق ذكره: : محمد اسعد ابو عمود) الولايات المتحدة واعادة بناء الدولة في العراق) مجلة سياسة دولية) العدد ( )) مصدر سبق ذكره))) عبدالله يوسف سهر) مصدر سبق ذكره))) .**

نحو عقلاني كما يتعين تأكيد أن دور الدول المعنية بالعراق يجب ألا يخرج عن إطاره السليم بما يكفل تحصين المسألة العراقية من الاثار السلبية المتضاربة للتدويل أو الاقلمة.

. تأهيل العراق أقتصاديا بديهيا فأن التحدي الاقتصادي لا يقل أهمية وخطورة عن السياسي فقد دمر الاحتلال الامريكي البنية الاساسية العراقية والمنشأت الحيوية فضلا عن المؤسسات الخدمية ورغم أن الاحتلال الامريكي يعمل على الاستأثار بمشاريع إعادة البناء إلا انه سيحتاج لهذا الغرض الى عمالة ومواد خام وأساطيل نقل بري وغيرها من مستلزمات وعناصر متوافرة في المنطقة العربية بكلفة اقتصادية مناسبة وإدارة العلاقة بكفاءة مع الطرف الامريكي في هذا الصدد كفيلة بأيجاد موطئ قدم عربي في هياكل وآليات الحياة الاقتصادية العراقية ولو تدريجيا شريطة ان يتم هذا وفق تنسيق بيني عربي وليس في إطار منافسة أو تسابق على حصد غنائم الحرب .

فضلا عن ذلك تستطيع الجامعة العربية القيام بدور مهم في هذا السياق من خلال اعتمادها جهة تنسيق وأشراف على دخول عناصر الانتاج ورؤوس الاموال العربية الى العراق في اطار مشاريع اعادة الاعمار ويشمل ذلك على سبيل المثال ان يكون دخول العمالة العربية الى العراق تحت أشراف مباشر من الجامعة وبالتنسيق مع الدولة المصدرة للعمالة من جهة والحكومة العراقية المعنية من جهة أخرى وكذلك الامر بالنسبة للبضائع والتبادل التجاري العراقي – العربي .

.. يظل السياق الاجتماعي والثقافي الاكثر الحاحا وفاعلية في الوقت ذاته فالتدهور الشديد الذي أصاب مؤسسات ا تمع العراقي يجعل الحضور العربي أكثر ضرورة خصوصا فيما يتعلق بتقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية للعراقيين بمختلف طوائفهم وفي هذا الاطار يبدو مجال الصحة والخدمات الطبية الاكثر ملائمة وتأثير وقد بادرت الدول العربية بالفعل الى تقديم مساعدات صحية والمطلوب تطوير هذا التوجه وتقنينه بحيث تستمر هذه المساعدات وتكتسب بعدا هيكليا ينعكس مستقبلا على علاقة أي نظام جديد في العراق بمحيطه العربي .

. كذلك ينبغي الالتفات الى مجال التعليم والمسارعة الى تقديم مساعدات مالية وعينية وبشرية للحفاظ على عروبة وأسلامية التعليم العراقي خصوصا في ظل ما يثار عن أتجاه الاحتلال الامريكي الى أدخال تعديلات على المناهج التعليمية.

. ضرورة أستحداث آلة أعلامية عراقية– عربية تجمع بين الابتعاد عن الانحيازات الطائفية الضيقة وتحتفظ في الوقت ذاته بهويتها العراقية وأنتمائها العربي.

. أما العنصر الاخير والاهم فهو ضرورة تشجيع ذوبان المعارضة العراقية في بعضها بعضا وفق منطق المصالح المشتركة في مستقبل العراق وفي اطار من الحوار العقلاني والتدريجي – التكميلي بين الفصائل العراقية – العراقية والطائفية والفكرية لكن ذلك يظل مرتهنا بعزيمة الفصائل العراقية على الحوار وتقديم تنازلات لبعضها بعضا وتفادي الدول العربية أقحام أجندتها الخاصة في الملعب العراقي ذلك لان أمن العراق المحتل يحتاج الى قاعدة من التوازن والى استراتيجية عربية متفق عليها تستند الى المصالح من خلال اتفاقيات عادلة وحكيمة ذلك لان الأمن المطلق للدولة يعتبر وهما أو خيالا يستعصي تحقيقه لانه– الامن المطلق المنفرد – يؤدي الى الاحساس بعدم الامان لدى باقي الدول فالاستقرار الاقليمي – – ينتج من الاحساس بالامن المتبادل بين دول المنطقة .

خاتمة:

كما ذكرنا سابقا العراق المحتل يحتاج الى استراتيجية عربية متفق عليها والاهم من ذلك ضرورة وضع الاسس والخطوط العريضة أن يتفق العرب على آليات لتنفيذها والجامعة العربية مؤهلة للاخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد ليس بالدعوة الى اجتماع وزاري او حتى مؤتمر قمة يسفر عن بيان يحمل عموميات وأنما بوضع تصورات واقعية وعملية لما ينبغي عمله.

فلا بد من وضع تصورات واقعية وعملية لما ينبغي عمله والشروع فورا في تنفيذه بعد توفير الوسائل والامكانيات اللازمة حتى لا تتحول المرونة العربية في التعامل مع الحكومة العراقية الى مجرد مصدر لاضفاء شرعية عربية عليه لكن حتى تنجح مثل هذه الخطوات بل ولكي تتم أصلا لابد من وضع اسس ومعايير واضحة للتعامل مع الوضع القائم خاصة ما يتعلق بطبيعة وشكل العلاقة مع قوة الاحتلال الموجودة بالفعل في الاراضي العراقية وأن يتم الكشف علنا عن أي اخلال بتلك المعايير والاجراءات التنفيذية لها سواء من قبل فرد أو جهة او حتى دولة كي يتحمل كل طرف مسؤولياته دون مواربة أو التفاف.

هناك التزامات يجب الوفاء بها عربيا لكن مطلوب قبل كل ذلك أن يجتمع العرب على حد أدنى من التوافق والتنسيق ليس فقط حول طبيعة وشكل العراق المطلوب وفقا لمقتضيات المصلحة العربية بل—قبل ذلك—على الخطوط العريضة والملامح الاساسية لتلك المصلحة ذاتها.

لو تحققت عناصر السلام المشار اليها فيمكن بعد ذلك الحديث حول مقاربة واقعية وخلاقة وجريئة بين النموذجين العراقي والياباني من حيث أمكانية تطبيق النموذج الاخير للتطور السياسي والاقتصادي الذي اعقب الحرب العالمية الثانية.

وأن كانت هناك خلاصة يجب طرحها في هذا السجال فهي رفض العقل العربي قبول الاستفادة من تجربة الاخرين وتنميط السلوك الدولي على نحو مقلوب واحد بالاضافة الى حالة اليأس التي تدب في نفوس الشعوب قبل الحكومات مما يسبب الشك والريبة من أي جهد يحمل تغييرا حقيقيا. فالتغيير عند الدول العربية—خاصة الخليجية—مقترن دائما بالاسوأ مما يجعل عملية الاصلاح (التي تحمل في ذاتها تغييرا) مطلبا مرفوضا وان تعالت الاصوات به ورفعت الشعارات من أجله.

ختاما يمكننا الاشادة بثمة قول مأثور يقول ((تتماسكون معا أو تنشقون منفصلين)) ونظم الحكم العربية ليست متماسكة معا(سلبياتها ورضاها الذاتي اللذان طال أمدهما يسمحان لغير العرب بأن يشكلوا المستقبل العربي.